

قاسيون

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسى (3349208) - أنترنت؛ (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني؛ (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

وحدة الأرض السورية..

والمرسوم (49) ..

لن يطول الأمر بالسوريين كثيراً، قبل أن يبدؤوا قيادةً وشعباً ومؤسسات، باكتشاف السوءات الفظيعة والأخطاء الإستراتيجية الكبرى التي ارتكبتها الفريق الاقتصادي الحكومي بحق سورية، أرضاً وبشراً وثورات، عمداً أو جهلاً أو تعامياً.. ولكن حتماً، سيمر وقت طويل، وسيبذل جهد مضمّن وعظيم، قبل أن تستطيع البلاد وقواها النظيفة ترميم وتصحيح واستدراك هذه الأخطاء الفادحة، إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً..

هل هي مجرد مفارقة مدهشة وحسب، أن تتهدد سورية الأخطار والمطامع من كل حذب وصوب، في مرحلة حساسة من تاريخ العالم والمنطقة، وفي الوقت نفسه أن تبثلي في أتون هذه الظروف الخاصة بأسوأ طاقم اقتصادي عبر تاريخها الحديث، وربما القديم؟ إن هذا السؤال لم يعد بطراً أو لغواً صحفياً، بقدر ما أصبح هما وطنياً واجتماعياً - اقتصادياً، وحتى ديمقراطياً بكل المعاني، والإجابة عليه هي فصل المقال والسجل لتحديد كل جوانب الهجمة العدوانية، وكل ملامح العدو..

فمع هيمنة وطفغان السياسات الليبرالية التي اتبعتها الفريق الاقتصادي في الحكومة على كل مفاصل الاقتصاد الوطني، أصبح كل شيء في البلاد قابلاً للبيع والشراء، وعمت الفوضى في أرجائها، وتم تحت عناوين النمو والحداثة والعصرنة واللاحق بركب العالم المتطور، ليس فقط تحرير التجارة وفتح الحدود والأسواق أمام السلع والاستثمارات، بل تعبيد الطريق أمام الأفكار المشبوهة والسلوكيات الخطرة التي تهدد وحدة البلاد، وبدأ توافد مستثمرين عرب وأجانب، يستثمرون في كل شيء عدا الاقتصاد الحقيقي، وجرى منحهم ما يشاؤون من تسهيلات، توجت بحصولهم على حق تملك ما يشاؤون من أراض وعقارات، وهنا كانت الطامة الكبرى، حيث ولد ذلك خطراً حقيقياً تجاوز تهديده كل الثروات الوطنية، ليطال أحد أبرز دعائم الدولة المستقلة وهي: الأرض!.

إذ شنّ المستثمرون هجوماً كاسحاً على الأراضي والعقارات، مما أدى إلى ارتفاع أثمانها بشكل كبير، وهو ما ولد فقاعة عقارية خطيرة للغاية، تسببت بخلل كبير في الاقتصاد السوري، خصوصاً في إحداث فرق شاسع بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية لصالح الأولى، الأمر الذي أدى لتضخم غير مسبوق.

في هذه الخارطة المعقدة ولد المرسوم (٤٩) في أيلول الماضي، دون أن نعلم ظروف ولادته على وجه اليقين، لكنه يتضمن شروطاً قاسية جداً على عمليات بيع واستثمار الأراضي والعقارات في المناطق الحدودية، والذي خلق بسبب الثغرات الفاقعة الموجودة فيه، ردود أفعال مختلفة بين الناس عموماً، وبين سكان القرى والمناطق والمدن الحدودية بشكل خاص، وهناك شرائح عديدة من المجتمع السوري عدته موجّهاً ضدها دون سواها، على اعتبار أن جميع مصالحها تضررت أو تعطلت بسببه.

المرسوم المذكور وضع شروطاً غايّة في الصعوبة على جميع عمليات البيع والشراء واستثمار الأراضي في المناطق الحدودية، لكن متى؟ بعد أن «وقع الفاس بالراس» كما يقال، ولم يتضرر منه إلا المواطنون..

فالمستثمرون المشبوهون (عرباً وأجانب)، كانوا قد أحكموا سيطرتهم ليس على الأراضي التي يمكن أن تصنف أنها ذات مستقبل سياحي، أو ذات مردود زراعي عال، بل إنهم بسطوا أذرعهم حتى على القفار المجذبة والجبال الشاهقة والأودية السحيقة، ولم تسلم منهم حتى المناطق الرعوية، وهو أمر ربما يكون أحد أسباب ولادة المرسوم، ونرجو ألا تكون الولادة قد تمت بعد فوات الأوان..

فحسب مصادر مطلعة، تم تسجيل حصول أكثر من خمسمئة عملية شراء واستثمار مشبوهة على أيدي مواطنين عرب، يبدو أن لقسم كبير منهم علاقات مع رجال أعمال إسرائيليين.

ففي محافظة القنيطرة تم تسجيل عمليات واسعة لبيع الأراضي اشتراها هؤلاء في مناطق (عرنة، وخان أرنية، وقلعة جندل)، وهي تقع على الحدود تماماً مع الأراضي السورية التي يحتلها الكيان الصهيوني في الجولان.

وفي ريف دمشق سجلت أكبر عمليات البيع في مناطق (صيدنايا، معلولا، سرغايا) وتقدر الأراضي المباعة بخمسة آلاف دونم.

وفي ريف حمص تم شراء مساحات كبيرة في القصير وجوسية والدردرية والعريضة لصالح خليجيين أيضاً، قسم كبير منهم من قطر.

وفي درعا والسويداء وهما يشكّلان الحدود مع الأردن، سجّلت عمليات شراء لأراض زراعية وأخرى خاصة بالبناء تتجاوز مساحتها الإجمالية ألفي دونم، تبين أن خمسة على الأقل ممن اشتروها شركاء لرجال أعمال إسرائيليين يستثمرون في منطقة الاستثمار الأردني - الإسرائيلي المشترك في مدينة إربد..

وفي اللاذقية وإدلب وريف حلب والحسكة لا تختلف الحال كثيراً، فكل من اشترى أرضاً واسعة على مثلث الحدود، هناك شكوك بعلاقاته مع جهات معادية.

وهكذا يمكن معرفة ما يختبئ خلف الأكمة، فالغاية ببساطة جعل الحدود السورية بأكملها ملكاً لغير السوريين!

إن القانون (٤٩) قد ألحق الضرر بالكثير من المواطنين السوريين دون استثناء، لأنه لم يفرق بين عمليات بيع تجري بين السوريين فيما بينهم، وبين السوريين والأجانب، كما أنه لم يفرق بين صفقات صغيرة لدونم أو دونمين، أو عقار أو عقارين، وبين صفقات كبيرة لبيع مئات وآلاف الدونمات، وهذا هو خطؤه الذي يجب أن يصحّح، وأول من يجب محاسبته على التفریط بالأراضي السورية هو الفريق الاقتصادي الذي أوجد كل المناخات والمبررات والتشريعات لفتح حدودنا للطامعين بها، وفي هذه المحاسبة ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

■ ■

وحدة الشيوعيين السوريين..

أين وصل الحوار؟..3

شرح بين المؤسسات العامة..

وأزمات تتصاعد..4

مدينة البوكمال..

على خط الفقر والنار..5

منطقة الخليج؛

كبحش فداء مثالي..9

إعانات مالية.. أم عبث بحاجات الناس؟!

◀ علي نمر

من المضحك المبكي الطريقة العجيبة التي يتم من خلالها توزيع الإعانات المالية التي قدمتها بعض الدول الصديقة لسورية لمساعدة ضحايا الجفاف في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، والتي هجرها نصف سكانها بسبب الفقر والعوز والحاجة.

فالدفعة الأولى من هذه المساعدات، وقد تم تقديرها بنحو ٢٠ مليون دولار، تم توزيعها عن طريق شراء بعض السلع الاستهلاكية (سكر، زيت، صابون، شعيرية، سمّنة)، ثم الطلب من كل قرية منكوبة تقديم أسماء عشرة محتاجين من أبنائها، ليتم اختيار اثنين منهم فقط للاستفادة من المساعدات.

والسؤال الذي يطرح نفسه: إذا كانت الغاية من هذه المساعدات هي إعانة المتضررين من الجفاف، فلماذا لا يتم توزيعها على سكان جميع القرى المتضررة دون استثناء؟ أم أن هناك من يتلاعب حتى بهذه الإعانات، (ليشفط) منها ما تيسر له بعد التلاعب بالكميات؟.

إن ما يحصل الآن في المنطقة الشمالية الشرقية هو إهانة حقيقية لكرامة الناس، وعبث بحاجتهم وبفقرهم الذي أوصلتهم إليه سياسات اقتصادية أبعد ما تكون عن الوطنية.

■ ■

«أول الرقص.. جنادرية»!

جاء الخبران متزامنين!

أولهما: أتحفتنا مصادر سعودية بأن الملك السعودي لم يجلس مع مجرم الحرب الصهيوني شيمعون بيريز إلى طاولة واحدة في ما يسمى بـ«مؤتمر حوار الأديان» في نيويورك، لكنه سيكون موجوداً أثناء إلقاء بيريز كلمته في المؤتمر، وهو أمر مخالف لما كان عليه الوفد السعودي، حيث كان ينسحب في مثل هذه المواقف (!) ولم لا؟ فإن (أول الرقص «جنادرية»)!.

وثانيهما، من قلب الكيان الإسرائيلي حول «فوز» ضابط المظلية السابق في جيش الاحتلال الإسرائيلي، «العلماني» المتشدد، نير بركات، برئاسة بلدية مدينة القدس المحتلة، بعد تغلبه على منافسه المتشدد الحاخام مائير بوروش في «الانتخابات المحلية» التي شهدها الكيان الثلاثاء الماضي، حيث «وعد» بركات في «خطاب الفوز» بإبقاء القدس موحدة وعاصمة أبدية لدولة «إسرائيل» (!).

وبطبيعة الحال فقد استغل بيريز المؤتمر لإحداث المزيد من التشردم العربي والإسلامي ضمن محاولات تجيير المؤتمر في المعركة بين «محور الاعتدال» ضد «محور التطرف». وقال «أعتقد أن هذا المؤتمر مهم، ويستطيع أن يغير، ويولد تحالفاً ضد الإرهاب والعنف والتطرف في الشرق الأوسط»، مضيفاً «أن مبادرة الملك السعودي عبد الله جددت الأمل»، معتبراً أن السعودية ليست وحدها في هذا المحور، إنما هناك تحالف من دول أخرى كمصر والأردن التي تحاول مجتمعة «اعتراض النزعة التوسعية الإيرانية في الشرق الأوسط باسم الدين والذي لا يقل خطورة عن القنبلة النووية نفسها» (!).

وفيما كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن الكثير من الزعماء العرب المشاركين وخاصة من دول الخليج بادروا إلى مصافحة بيريز بحرارة، كشفت نظيرتها «هارتس» أن عبد الله سيجتمع في الولايات المتحدة مع رؤساء الكونغرس اليهودي العالمي رونالد لادور والحاخام مارك شيناور.

وفيما كان هؤلاء فرحين بإنجازاتهم في نيويورك كانت قوات الاحتلال الإسرائيلية تواصل فتكها بأبناء فلسطين المحتلة مع إطباق حصارها القاتل عليهم فيما سبقها المدعو «نير بركات» إلى بناء حملته الانتخابية مثل جميع خصومه المرشحين الآخرين على التشدد في رفض أية تنازلات في المستقبل عن أي جزء من الأراضي المحتلة والقدس الشرقية مقابل اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

ويعارض بركات أي تقسيم لمدينة القدس المحتلة، ويؤيد بناء مزيد من آلاف الشقق الاستيطانية في الأجزاء المتنازع عليها من المدينة بما يعارض عملياً الوجود الفلسطيني فيها.

■ ■

حول تعميم تثبيت العمال..مرة أخرى



بمراحة

وتستمر الخسارة...!!

◀ عادل ياسين

ذكرت صحيفة كفاح العمال الاشتراكي الناطقة باسم الاتحاد العام لنقابات العمال في عددها قبل الأخير أن هناك سبعين شركة منهارة وخاسرة ومتوقفة في القطاع العام من أصل مائة شركة، والحيل على الجرار، وبالتدقيق بحجم الخسائر المعلن عنها نتبين حجم الكارثة التي أصابت الاقتصاد الوطني ومصالح العمال الذين أصبحوا مهددين بلقمة عيشهم، بسبب عدم قدرة تلك الشركات المخسرة والمنهارة على دفع أجور عمالها، كما هو الحال في بعض الشركات الهندسية والكيميائية والإنشائية، وكذلك في الصناعات النسيجية التي تحولت من صناعة إستراتيجية توازي صناعة النفط في إسهامها بالدخل الوطني، إلى صناعة غير إستراتيجية وخاسرة وفقاً لليبانات الصادرة عن إدارات الشركات.

لقد ساد هذا الوضع، وأصبح السمة العامة التي يتصف بها القطاع العام، وخاصة الصناعي منه، ولكن هذا يجب ألا يدفعنا للاعتقاد بأن هذا الوضع يستعصي على الحل، فهناك إمكانية حقيقية لإعادة استنهاض تلك الشركات، ولكن ما يمنع ذلك ليس ضعف الموارد والإمكانات كما يدعي الفريق الاقتصادي دائماً، وإنما الموقف الذي يتخذه ذلك الفريق من القطاع العام ودوره الاقتصادي، وهو الموقف الذي يمنع تنفيذ عملية الإصلاح التي يجري تداولها منذ ثماني سنوات، حيث عقدت لأجلها المؤتمرات، وأنجزت الدراسات، وطلب من النقابات أن تقول رأيها فيها، لاستكمال المشهد الديمقراطي الذي تمثله الحكومة عند اتخاذها للقرارات المصيرية المتعلقة بمصالح العمال والفلاحين، حيث تستدعي ممثلهم ليعبروا عن آرائهم بما هو مطروح، وبعد ذلك تستفرد بتنفيذ ما تمليه عليها برامجها وتوجهاتها.

إن الكثيرين لا يزالون غير مقتنعين بأن ما يحكم عمل الحكومة هو برنامج عمل متكامل، اجتماعي واقتصادي، يستند في جوهره إلى إيديولوجية الليبرالية الجديدة التي تقضي بأن يسود القطاع الخاص في الاقتصاد، وأن يقتصر دور الدولة على أداء مهمة شرطي مرور ينظم السير والعلاقة بين الطبقات لكي يمنعها من التصادم فيما بينها، ولكن هذه الإيديولوجية قد سقطت في الهاوية، بعد الأزمة الاقتصادية التي يشهدها النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي، ورغم ذلك فإن الفريق الاقتصادي مازال متمسكاً بها بقوة، وهذا يتبين من خلال ما طرح في ميزانية ٢٠٠٩ من أموال للاستثمار، واتجاهات هذا الاستثمار، فالأساس في التوجهات الحالية هو الاستمرار في ما تم البدء به سابقاً من سياسات ليبرالية رغم كل ما يجري حولنا من كوارث أصابت اقتصاديات البلدان ومستوى معيشة الشعوب التي أصبحت مهددة بالجوع الحقيقي الذي بشر به مالتوس والمالتوسيون الجدد.

إن التصدي للمهام التي تطرحها عملية الإصلاح لا يكون بالأساليب التقنية والمالية فقط، كما يحاول الكثيرون الإيحاء بذلك، بل إن الحل بالمقام الأول هو حل سياسي يحدد من خلال دور القطاع العام الاقتصادي والاجتماعي السياسي، وبالتالي لا بد من وجود قوى سياسية فاعلة تؤمن بأهمية هذا القطاع ودوره الحاسم في تحقيق نسب النمو الحقيقية والمطلوبة، لتقوده باتجاه هدفه الرسوم وطنياً، والذي يتجسد بتلبية حاجات الدفاع الوطني والصمود والمقاومة، وكذلك تلبية مطالب الشعب السوري بمستوى معيشي وفقاً في وصحي وخدمي متطور، وكلا الأمرين مترابطان ومتلازمان، ولن يتحقق إلا بتحقيق أوسع وحدة وطنية تعمل على التصدي لبرنامج قوى السوق والليبراليين الجدد، وإيجاد بدائل له.

إن الحل المطروح الآن لواقع شركات القطاع العام، وضمن التصنيفات التي طرحتها الحكومة (شركات رابحة وخاسرة وحدية) ما هو إلا حل جزئي سيزيد من الصعوبات، وسيمنك الليبراليين الجدد من فرض حلولهم الاقتصادية، والسير ببرنامجهم إلى نهايته، وهم قد بدؤوا بالفعل بذلك، حيث طرحت الحكومة للاستثمار الشركات والمواقع الخدمية الرابحة، مثل المرافئ، وشركة أسمنت طرطوس، وشركة حديد حماة.. وغيرها من الشركات.

إن الطبقة العاملة وحركتها النقابية قادرة على لجم هذه التوجهات التدميرية للاقتصاد الوطني، وقطع الطريق عليها، وهذا يتطلب منها الاستناد إلى وزنها الاقتصادي، وتفعيل دورها السياسي والاجتماعي، بما يؤمن فرض كلمتها على جميع العابئين باقتصاد الوطن ولقمة عيش المواطنين.

adel@kassioun.org ■

◀ النقابي إبراهيم اللوزة

ينتقل العمال من خيبة أمل إلى أخرى بسبب سياسات الحكومة تجاه حقوقهم ومكاسبهم التي تتعرض كل يوم للهجوم، بخلاف ما يردد على مسامعهم من أن الحكومة تسعى وتعمل لتحسين أوضاعهم المعيشية التي وصلت إلى مستويات متدنية تجعل إمكانية الاستمرار في هذا الوضع غير ممكنة، وتحتاج معالجتها إلى ما هو أكثر من مذكرة توجّه إلى الحكومة بمطالب العمال وحقوقهم قد تستجيب لها الحكومة وقد لا تستجيب، رغم مناشدات النقابات، والتصريحات التي يدلي بها كبار المسؤولين عن أن مواقفهم تتماشى مع مطالب الطبقة العاملة وحقوقها، ولكن ما هو واقع فعلاً عكس ما يقال وما يصدر من تعاميم وقرارات، وآخرها تعميم تثبيت العمال المؤقتين ذو الرقم ١٥/٥٦٥٩ بتاريخ ١٧/٩/٢٠٠٨ الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء، والذي كان بمثابة خطوة التفاضية قامت بها الحكومة لكي لا تثبت العمال تثبيتاً يحفظ حقوقهم كاملة في الأجر والمكاسب، وهذا واضح في التعميم الذي اشترط للتثبيت شروطاً تعيق التثبيت!! وهذا الموقف الحكومي من العمال هو استكمال لما تقوم به وزارة الصناعة من إحصائيات ودراسات لـ«العمالة الفائضة» في الشركات والمعامل، تمهيداً لخطوة أخرى ليست واضحة حتى الآن.

إن الحكومة تلجأ للمواربة لتخفيف حدة الانتقاد لسياساتها التي يتلخص جوهرها بتغيير العلاقات القائمة بين شرائح المجتمع، وتغيير الركائز التي يقوم عليها نمط العلاقات الاجتماعية

والاقتصادية وتوازنات القوى، كما جاء في بعض تصريحات النائب الاقتصادي عبد الله الدردري لإحدى الصحف المحلية عن أن التحول إلى اقتصاد السوق يسير بشكل جيد لجهة التشريعات التي تخدم هذا التوجه، حيث قال: «أصدرنا عشرات القوانين والمراسيم خلال السنوات الأربع الماضية ولن نسمح لأحد أن يعرقل مشروعاً استثمارياً في سورية مهما كبر أو صغر» وهو بهذا يريد أن يضع المطالبين بالعدالة والإصلاح وإنقاذ القطاع العام محل الشبهة، وهذا تعد خارج على الحقيقة يؤشر بوضوح إلى صورة المستقبل الذي يُخطئ له، والذي يطلق عليه النائب اسم «النظام التفاضي» مفاخراً به ومعولاً عليه رغم ما يشهده هذا النظام من أزمت حادة ومدمرة في كل دول العالم، بسبب اعتماده على الاحتكار والتلاعب والسرقة والتخريب الضريبي والمنافسة غير الشريفة والفوضى والفساد والرشوة وغيرها من الانحرافات التي لا يتفق معها أي مفهوم للإصلاح بل يتعارض معها جملة وتفصيلاً، فنحن لسنا ضد الاستثمار من حيث المبدأ مادام في خدمة التوجهات الوطنية، لكن ما نراه يسير عكس هذا التوجه، ولهذا فإن الاعتقاد بحل مشكلة العمال المؤقتين إنما هو ضرب من التوهّم مادامت حكومتنا ترى العاملين في القطاع العام حجر عثرة أمام تدابيرها الليبرالية التي تستلهم الإصلاح من مشورة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فتدفعها هذه النظرة إلى تقليص عددهم وإبقاء الآلاف منهم بوضع عمال مؤقتين ليسهل التخلص منهم عند اللزوم، وإلا لكان التعميم الصادر لتثبيتهم خالياً من أية شروط، ولكن قد رتب على قائله التزامات واضحة، وهذا ما لم يحصل بل

ترك الموضوع معلقاً بقرارات أمر الصرف وبوجود الشاغر والاعتماد، وكلها أسباب تضع صاحب التعميم خارج مسؤولية القول والالتزام وبالتالي التنفيذ.

لو كان رئيس مجلس الوزراء جاداً، لجاء تعميمه بالمرسوم ٨/ عام ٢٠٠١ الذي تقدم به ممثلو العمال في مجلس الشعب، وأصدره الرئيس بشار الأسد، والذي قضى بتثبيت العامل المؤقت بشرط أن يكون هذا العامل يقوم فعلاً بعمل ذي طبيعة دائمة، وأن يكون قد مضى على استخدامه بتاريخ نفاذ التعميم سنتين على الأقل من العمل الدائم، وتتوفر فيه شروط التعيين المنصوص عليها في المادة ٧/ من قانون العاملين لعام ١٩٨٥ .

ولإثبات عدم جدية التعميم يمكننا أن نعدد



بعض المواقع العمالية التي لم تشمل العمال فيها قرارات التثبيت: عمال الزراعة؛ عمال التبغ باللاذقية؛ عمال وزارة الصناعة؛ عمال الغزل (جبله - اللاذقية)؛ عمال الزراعة اللاذقية في الإرشاديات (حمضيات - زيتون)؛ عمال حرس الحراج في اللاذقية وطرطوس وحماة وحمص وإدلب؛ عمال المشاتل؛ الكثير من عمال الشركات الإنشائية وعمال السكك الحديدية والأسمنت. وفي الختام فإن ما هو مطلوب نقابياً من أجل تثبيت العمال المؤقتين هو الحفاظ على حقوقهم ومكاسبهم دون شروط مسبقة تفقدتهم تلك الحقوق والمكاسب التي منحتم إياها طبيعة عملهم الدائم.

■ ■

مصالح العمال وأزمة العمل اللائق !!



الصناعية الصغيرة أقفلت أبوابها وسرحت عمالها، والآلاف من الأسر الفلاحية هجرت أراضيها الزراعية بسبب سياسة رفع الدعم التي اتبعتها الحكومة وأدت إلى خسائر فادحة في الاقتصاد الوطني، وخاصة في مادة القمح الإستراتيجية التي باتت بلادنا تستوردها بعد أن كانت مصدرة لها .

إن العمل اللائق والمطلوب عمالياً ووطنياً هو التصدي الحازم لتلك السياسات المستمرة التي تصر الحكومة على المضى بها قدماً رغم كل ما يجري في العالم، وهذا التصدي يقع على عاتق كل القوى الوطنية بما فيها الحركة النقابية لما تملكه من خيارات واسعة سيكون لها في حال استخدامها التأثير المباشر على مستقبل اقتصادنا الوطني ومصالح الطبقة العاملة.

■ ع. ي

في مهب الريح بفعل الزلزال الذي أصاب النظام الرأسمالي العالمي برمته، والذي كانت الطبقة العاملة هي الطبقة الأكثر تضرراً منه في المجتمع برمته، مما يعني أن أمام الطبقة العاملة وحركتها النقابية المناضلة استحقاقاً كبيراً عليها أن تواجهه للحفاظ على حقوقها ومكتسباتها، وخاصة حقها بالعمل.

إن العمل اللائق الذي سعت إليه منظمة العمل الدولية أصبح عملاً غير لائق بالنسبة للملايين من العمال، وهذا الموضوع أصبح يمسنا كما يمس غيرنا من الدول، فقد وصل (البيل إلى ذقوننا) كما يقال، والأزمة وصلت إلى اقتصادنا الحقيقي (الزراعي، والصناعي) قبل الإعلان عنها في مراكزها الأساسية، بفضل السياسات الاقتصادية الليبرالية التي يمارسها فريقنا الاقتصادي، حيث أن الآلاف من المنشآت

منذ عدة سنوات ومنظمة العمل الدولية تركز اهتمامها لكي يعم العمل اللائق أركان الدنيا الأربعة، واتخذ يوم السابع من تشرين الأول عام ٢٠٠٨ يوماً عالمياً للعمل اللائق الذي تهدف فكرته إلى تقليص عدد فقراء العالم الذين وصل عددهم إلى نحو ١.٦ مليون شخص عام ٢٠٠٥، وهم في تزايد مستمر مع استمرار تصاعد أزمة الرأسمالية ووصولها إلى الاقتصاد الحقيقي، مما زاد من عدد العاطلين عن العمل والعمال المسرحين الذين بلغ عددهم في الولايات المتحدة في الشهر الأول من الأزمة ٢٥٠ ألف عامل.

الطبقي، وهذا المفهوم الأخير قد تبنته النقابات التي رأت في الحوار الاجتماعي والتفاوض مخرجاً لها من مأزقها مع الحكومات وموقفها من حقوق الطبقة العاملة، وتعدبها السافر على هذه الحقوق، خاصة وأن معظم الاتحادات النقابية الممثلة للعمال في منظمة العمل الدولية على علاقة وثيقة بالحكومات، وتلعب دوراً مهادناً لجموح الطبقة العاملة في دفاعها عن حقوقها ومكاسبها.

إن معظم الاتفاقيات ورغم نصوصها الجميلة تأتي في ظل اختلال واضح لموازين القوى، بين العمل ورأس المال، وتلعب البيروقراطية النقابية التي تلتقي مصالحها مع مصالح رأس المال دوراً مهماً في تشييط همة الطبقة العاملة، وإعدادها للقبول بشروط رأس المال العالمي وممثليه في الشركات الكبرى العابرة للقارات التي نقلت خبرتها في استغلال وقمع وتدجين الحركات النقابية وعممتها في البلدان التي نقلت إليها صناعاتها التي تحتاج إلى يد عاملة رخيصة ذات مطالب أقل، كما هو الحال في جنوب شرق آسيا وفي بعض بلدان الشرق الأوسط، لتتخلص بذلك من ارتفاع أجور العمال في بلدانها، ولتتخلص من ضغطهم الساعي للحفاظ على حقوقهم ومكاسبهم وزيادة أجورهم التي أصبحت الآن

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في ظل كل ما يحدث: ما الذي تبقى من مفهوم العمل اللائق؟ خاصة إذا اطلعنا على التعريفات التي قدمتها منظمة العمل الدولية لهذا المفهوم، والتي تتلخص بما يلي:

يقصد بالعمل اللائق العمل المنتج الذي تكون فيه جميع حقوق العمال محمية، ويدرد خلاً كافياً يؤمن حفظ كرامة العامل وكرامة عائلته.

يمكن أن يعرف بأنه العمل المناسب بالأجر المناسب في البيئة المناسبة.

يكفل الحفاظ على حقوق العمال الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر العمل اللائق السبيل إلى اجتثاث الفقر، من خلال توفير تكافؤ الفرص، والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

لقد وقعت الكثير من الدول ومعها أرباب العمل على اتفاقيات العمل اللائق بحيث أصبحت اتفاقيات ملزمة للدول التي وقعت عليها، ولكن ممارسات أرباب العمل والحكومات في الدول الموقعة على الاتفاقيات تجعل ثقتنا مدعومة بفعايلتها، خاصة إذا علمنا أن البنود الأساسية فيها تقضي بحرية التنظيم النقابي، وحق العمال بالإضراب، والحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية بدل الصراع والتناحر

عاملات الورش الصغيرة بلا عمل

لإفلاس بعد أن كدست بضائعها، وفقدت كل زبائنها، وبالتالي قامت بإجراء تسريحات اضطرارية لليد العاملة فيها، لتلتحق عاملاتها بجيش العاطلين عن العمل، دون أن تبادر أية جهة من الجهات وخاصة النقابات بأية خطوة للحفاظ على حقوقهن.

فهل المطلوب نتيجة السياسات الحكومية تحويل هذه الشريحة المنتجة من النساء إلى خادمت منازل أو إلى مهن أخرى أكثر سوءاً، خاصة وأن وزارة العمل تقوم بإجراء الدراسات الميدانية لإنشاء معهد تدريب الخادمت السوريات على خدمة المنازل ورعاية الأطفال، عوضاً عن ضمان حقوقهن بالعمل الإنتاجي الذي يحافظ على كرامتهن،

يحصد المجتمع السوري بكافة شرائحه وفعالياته الإنتاجية كل يوم شوك السياسات الليبرالية المدمرة التي تنتهجها الحكومة، وبطبيعة الحال فإن أضعف هذه الشرائح هي تلك الفئة التي لا تملك أية ضمانات أو رصيد للبقاء والاستمرار، وتبرز في السياق المأساة الحقيقية التي تعاني منها الورش الحرفية والمهنية الصغيرة التي تلقت ضربات قاصمة بعد فتح الأسواق وتحرير التجارة وامتلاء واجهات ودور البيع والعرض بأصناف وأنواع لا حصر لها من البضائع الأجنبية.

فهذه الورشات التي كانت تشغل آلاف العاملات من مختلف الأعمار والخبرات أفلست، أو هي في طريقها

ويقينهن السؤال والعوز وفقدان الكرامة. إن تلك الورش كانت تمتص جزءاً مهماً من اليد العاملة النسائية، من العاملات المتفرغات وربات المنازل اللواتي كن يعملن لصالح الورش المتفرقة، فيساهمن مساهمة حقيقية في تأمين ما يتطلبه الوضع المعيشي المتردي بسبب غلاء الأسعار الفاحش.

إن وضع العاملات المأساوي هذا يحتاج إلى حلول حقيقية تساهم في عودتهن إلى العمل، وذلك بتأمين الحماية الضرورية للإنتاج الوطني الذي تساهم به تلك الورش الصغيرة التي تعرضها السياسات الحكومية للخراب السريع.

■ ■

وحدة الشيوعيين السوريين.. أين وصل الحوار؟

التقرير المقدم إلى مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين حول مسار الحوار، قدمه الرفيق حمزة منذر عضو رئاسة المجلس..

منطق الفيتو لا يتماشى مع عقلية التوحيد بل يتناقض معها!

وبعنوان «مبادرة على طريق وحدة الشيوعيين السوريين» تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٢، تقدم مجلس اللجنة الوطنية بمبادرة وحدوية محددة إلى جميع الشيوعيين خارج الفصائل وداخلها، قيادات وكوادر وقواعد... وأهم ما جاء فيها:

اقترح تشكيل مجلس تشاوري مركزي يضم ممثلي الفصائل الشيوعية بشكل متساو وتتخذ قراراته بالتوافق ويحق له تشكيل فروع له بالمحافظات ويقرر لحظة الإعلان عن نفسه واسمه الرسمي في الوقت المناسب.
مهمة المجلس التشاوري على الأقل تنقية الأجواء بين الشيوعيين وإيجاد أشكال العمل المشترك حول القضايا السياسية الكبرى والقضايا التي تمس مصالح الجماهير.

الوحدة ضرورة

وعلى ضوء كل ما قامت به اللجنة الوطنية من مبادرات وجهود على طريق وحدة الشيوعيين السورييننضمنتقريرمجلساللجنةالوطنيةالمقدم للاجتماع الوطني السابع في دمشق ٢٠٠٨/١/١١: حول وحدة الشيوعيين ما يلي:

- أصبحت وحدة الشيوعيين السوريين نهجاً عميق التأثير في أوساط الشيوعيين السوريين وهي تحظى بتأييد قوى وطنية واسعة.
- الوحدة ضرورة والإمكانية اليوم متوفرة لتحقيقها أكثر من أي وقت مضى.
- الإعاقة ستأتي من فوق، من بعض القيادات المنفذة.
- الوحدة يجب أن تتم من تحت لفوق.
- الحوار يجب أن يتم على كل المستويات دون تمييز.
- الوحدة ستتم عبر البوابة الرئيسية ألا وهي عودةالحزباللجماهير.
- الوحدة تعني إعادة بناء الحركة واستعادة دورها الوظيفي التاريخي.
- وجود فصائل شيوعية لا يعني وجود حزب يمارس دوره الوظيفي في حياة البلاد .

خيارات مقترحة

واقترح التقرير ثلاثة خيارات للتوحيد:
الخيار الأول: العمل باتجاه تحقيق مبادرتنا السابقة المؤرخة في ٢٠٠٧/٦/٢٢، بمن حضر على مستوى المركز والمحافظات.

الخيار الثاني: تشجيع الحزبين (الفصيلين) على التقارب وفتح حوار بينهما، وخاصة أنهما يعملان تحت سقف الجبهة ولا موانع موضوعية من وحدتهما، بل هي ذاتية بحتة.

الخيار الثالث: إعلان استعدادنا الجماعي منذ هذه اللحظة للانخراط في أي فصيل يقبلنا جميعاً كأعضاء دون استثناء أحد ودون المطالبة بأية مواقع شرط التعامل معنا كأعضاء كاملي الحقوق والواجبات مع الاحتفاظ بحقنا بإبداء رأينا حول مختلف القضايا مع رفع الأحكام العرفية في الفصيل الذي سيوافق على هذا الاقتراح ضمن فترة زمنية يتفق عليها. أي تجميد فصل العقوبات في النظام الداخلي، إن كل ذلك يعني نموذج جديد للتوحيد لا مكان فيه للمحاصصة والتوزيع المسبق للمكاسب وهو الفشل الرئيسي لكل محاولات التوحيد السابقة.

لسنا الآن بصدد إعادة تقييم ردود الفعل الإيجابية جداً لدى قواعد الشيوعيين إزاء مبادرة اللجنة الوطنية والتي أقرها الاجتماع الوطني السابع بالإجماع حول وحدة الشيوعيين.

وإذا كانت استجابة رفاقنا في قيادة «فصيل صوت الشعب» لم تخرج عن حالة المكابرة والإدعاء باحتكار الرخصة الاسمية والرسمية لاسم الحزب، فإن رفاقنا في قيادة «فصيل النور» لم يتجاهلوا المبادرة، وبادروا مشكورين إلى إرسال رسالة رسمية

لاشك أن ميثاق شرف الشيوعيين السوريين الذي وقعه أكثر من مائتي شيوعي في ١٥ آذار ٢٠٠٢، شكل نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ الشيوعيين السوريين وقد عكس مضمون الميثاق مدى إصرار أعداد متزايدة من الشيوعيين – سواء داخل الفصائل أو خارجها– على استعادة وحدة حزبهم الذي أنهكته الانقسامات المتتالية منذ أواخر الستينات ولا نبالغ في القول إنه منذ ٢٠٠٢/٣/١٥ انطلقت جدياً وبشكل مختلف عن سابقتها عملية لم شتات الشيوعيين وكانت نقطة البدء في هذه العملية الصعبة، تشكيل إطار جامع لهم هو اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، بعد سبعة أشهر من توقيع الميثاق، والتي رفضت إعلان نفسها حزباً، بل راحت تستقطب الشيوعيين وتوحد إرادتهم والسير نحو هدفهم الاستراتيجي وهو وحدة الشيوعيين السوريين في حزب شيوعي واحد يلغي الحالة الفصائلية ويؤدي دوره الوظيفي في حياة البلاد ويستعيد ثقة الجماهير به

إن الدارس المنصف لمواقف ومبادرات اللجنة الوطنية التي أقرتها الاجتماعات الوطنية منذ ٢٠٠٢ وحتى الآن بشأن وحدة الشيوعيين السوريين وكيفية تحقيقها، سيكتشف أننا انطلقا عملاً وقولاً من منظومة مفاهيم مبدئية موضوعية ماركسية – لينينية، وأهمها:

على طريق استعادة الدور الوظيفي

أن وحدة الشيوعيين السوريين واستعادة الدور الوظيفي للحزب في حياة البلاد أصبحت واجباً وطنياً وطبقياً لا يعلو عليه أي واجب آخر.

بقدر ما تكون الأسس والمبادئ التي ستقوم عليها الوحدة راسخة وملتزمة بالمرجعية الماركسية – اللينينية، بقدر ما سنلغي أية إمكانية لإعادة إنتاج الأزمة.

إذا تقاعس الشيوعيون الحاليون عن أداء واستعادة دورهم التاريخي المطلوب تحت أي منجى أو وضع معين، فإن الجماهير الشعبية قادرة دائماً على إيجاد حزبها الشيوعي الحقيقي.

ولأننا انطلقنا من ضرورة وقف مسلسل الانقسامات وإحداث الانعطاف المطلوب في حياة الحركة الشيوعية في سورية بما يتلاءم مع الانعطاف الجاري إقليمياً ودولياً، ولأن الشيوعيين طال انتظارهم عبثاً للوحدة الآتية من فوق، كان شعارنا الرئيسي لتحقيق الوحدة «من تحت لفوق» دون استثناء أحد وبغض النظر عن الموقع التنظيمي لأي شيوعي ابتعد عن الحزب أو أبعد بدون وجه حق معتمدين على كل تراثنا الثوري ومتجاوزين لكل العوائق التي تقف فيوجه هذه المهمة النبيلة .

إن ما يجمعنا اليوم كشيوعيين أكثر بكثير مما يفرقنا، وقد علمتنا تجارب الماضي القريب أن المهام الوطنية والاجتماعية – الاقتصادية والديمقراطية لا يمكن حلها إلا بتعزيز الوحدة الوطنية،وعلى الشيوعيين أن يكونوا موحيي الإرادة والعمل في حزبهم الشيوعي الواحد حتى يلبوا دورهم المطلوب بين الجماهير .

مبادرات الوحدة

وعلى أساس ما أسلفنا طرحت للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين عدداً من مبادرات التوحيد، التي ترافقت بعمل دوّوب لتحقيق هذا الهدف وستتوقف عند بعضها فقط خصوصاً في هذا الوقت الذي بدأت تلعو منه أصوات القواعد الشيوعية على امتداد البلاد تطالب بانجاز عملية التوحيد دون إبطاء.

لقد جاء في أحد قرارات الاجتماع الوطني الأول حول وحدة الشيوعيين حرقياً ماييلي:

«إن من يسير على طريق وحدة الشيوعيين يجب أن يجمع كل شيوعي يريد السير في هذا الاتجاه بغض النظر على التقييمات والاتهامات والقرارات السابقة، التي تبين أن جزءاً كبيراً منها أملتّه مصالح الصراعات التكتلية، لذلك لا يجوز أن يوضع أي فيتو على أي شيوعي. إن

بلاغ عن اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

عقد مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعه الدوري في دمشق بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٧، وبحث جدول أعماله المتضمن:

- آخر المستجدات السياسية دولياً وإقليمياً وداخلياً.
- سير الحوار بشأن وحدة الشيوعيين السوريين.
- التحضير للاجتماع الوطني الثامن.

استمع الاجتماع إلى عرض سياسي قدمه الرفيق قدري جميل، تناول فيه أبرز وآخر وقائع الأزمة الرأسمالية العالمية وتداعياتها عالمياً وإقليمياً، وخصوصاً على اقتصادات بلدان العالم النامية ومن ضمنها بلدنا سورية، كذلك الإستراتيجية الأمريكية في منطقتنا والعالم.وحرى التأكيد في هذا الإطار أن الأزمة الرأسمالية العالمية مازالت في بداياتها، وهي حسب كل التقديرات ستزداد عمقاً وصعوبة، مع ما يمكن أن يحدثه ذلك من خلل جدي في الاستقرار الاجتماعي والسياسي سواء داخل الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية الكبرى، أو في بلدان العالم الثالث. ومن الواضح بعد تصريحات أوباما الأخيرة، أن برنامجه الاقتصادي لا يختلف عن برنامج إدارة بوش إلا في بعض القضايا غير الجوهريّة، خصوصاً وأن الأزمة الرأسمالية الكبرى الآن هي أكبر وأخطر بكثير من تحملها مقترحات ساركوزي وغوردون براون عشية اجتماع واشنطن.

أكد الاجتماع على أهمية ما جاء في افتتاحية قاسيون تحت عنوان «أوباما؟ لا تتفاءلوا كثيراً»، لأن ما يجري اليوم هو إعادة ترتيب الإستراتيجية الأمريكية على المستوى الكوني، التي تعثرت في نسختها الأولى، لذلك ستحاول إدارة أوباما ليس فقط كبح تطور الوعي الاجتماعي ما أمكن إلى ذلك سبيلاً داخل الولايات المتحدة، بل إيجاد أشكال مبتكرة للفوضى الخلاقة في كل المواقع العالمية التي استهدفها المشروع منذ احتلال أفغانستان والعراق وحتى الآن. لذلك فإن تعليق أية أوهام على إدارة أوباما سيضعف الإمكانيات لمقاومتها لاحقاً .

وتوقف الاجتماع عند خطورة ما يمكن أن تجلبه تداعيات الأزمة الرأسمالية على اقتصادنا الوطني، تلك التداعيات التي لا يمكن تفاديها إلا باتخاذ إجراءات اقتصادية منذ الآن، تعطي الأهمية القصوى لتقوية الطابع الإنتاجي الحقيقي لاقتصادنا الوطني، وإضعاف جوانبه الربعية – المالية التي تتمثل في سعي الفريق الاقتصادي للتركيز على الأسواق المالية والمصارف والتأمين والعقارات على حساب الاقتصاد الحقيقي، أي الاهتمام الأول بالصناعة الزراعة، وتوظيف كل الموارد فيهما، وخصوصاً في الزراعة، باعتبارها المركز الرئيسي للأمن الغذائي المرتبط عضوياً بالأمن الوطني.

قدمت الرئاسة عرضاً مفصلاً حول الحوار بشأن وحدة الشيوعيين مع الرفاق في الحزب الشيوعي السوري (فصيل النور)، والذي لم يكتمل حتى الآن رغم مضي بضعة أشهر على اجتماعات لجنة الحوار المركزية واللجان الفرعية. وقد أكد الاجتماع على أهمية استمرار الحوار وتوثيقه، وعدم أنجز حتى الآن. لأن قضية وحدة الشيوعيين وسير الحوار حولها تهم مجموع الشيوعيين أينما كانوا. كما أكد الاجتماع على ضرورة وضع سقف زمني للحوار وإنجازه في أقصر زمن ممكن، خصوصاً في هذه الظروف المعقدة التي تمر بها منطقتنا وبلدنا، والتي تتطلب من الشيوعيين أن يوحدوا صفوفهم كمقدمة لترسيخ الوحدة الوطنية على مستوى البلاد .

كما ناقش الاجتماع أهمية التحضير للاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين بعد استكمال انتخاب لجان الدوائر ولجان المحافظات لوحدة الشيوعيين السوريين، وما يتطلب ذلك من تعديلات على اللائحة التنظيمية وإقرار اللائحة المالية ومبدأ هويات العضوية والبطاقات الانتخابية. أكد الاجتماع على أهمية التحضير الفعال للاجتماع الوطني الثامن فكرياً وسياسياً وتنظيمياً. وأقر الاجتماع عقد الاجتماع الثامن في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ .



الأمر الذي اضطر رئاسة مجلس اللجنة الوطنية إلى إصدار بلاغ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٤، يبحث فيه وفد اللجنة الوطنية للعمل على عدم التباطؤ في الحوار، وإيصاله إلى أهدافه المرجوة...وكان جواب الرفاق الآخرين أن ما منعهم هو فترة الصيف وكونفرنسات المحاسبة عندهم. وفي الاجتماع الرابع في مطلع حزيران تم الاتفاق على تشكيل خمس لجان لمناقشة المواضيع التالية:

- تحديد سمة المرحلة.
- سبل الخروج من الأزمة.
- عوامل نهوض الحركة الثورية العالمية.
- الماركسية اللينينية اليوم.
- رؤية تنظيمية معاصرة للحزب الشيوعي السوري.

لجان واجتماعات

لقد كنا المبادرين لعقد اجتماع كل لجنة من اللجان الخمس، وبعد جهد جهيد أمكن عقد الاجتماعات لأربع لجان، وبقيت اللجنة الخامسة التي مهمتها الحوار حول «سبل الخروج من الأزمة» غائبة عن مهماتها بسبب عدم تمكن الرفاق الآخرين من إعداد ورقتهم للحوار. أخيراً تمكنا من الحصول على وعد بإنجاز عقد الاجتماع المشترك في غضون أسبوع بعد أن سلمناهم ورقتنا الخاصة لسبل الخروج من الأزمة.

كنا قد طرحنا على الرفاق في «فصيل النور» إنجاز أعمال اللجان قبل تاريخ ١٠/٢٨ عيد تأسيس الحزب، لكن تباطؤ وتيرة الاجتماعات كان السبب في عدم تحقيق هذا الهدف. وبالتالي فكل ما أنجز حتى الآن هو الوصول إلى انتهاء العمل في لجنتين، وتحديد المختلف والمتفق عليه في محضر رسمي موقع عليه من الطرفين وهما:

لجنة «الماركسية اللينينية اليوم» التي اختتمت اجتماعها بمحضر رسمي بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٨ .

لجنة«رؤية تنظيمية معاصرة للحزب الشيوعي السوري»التي أنهت أعمالها بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٨ . أما بقية اللجان فلم تنجز أعمالها حتى الآن، ولم تستطع بالتالي تحديد المتفق والمختلف عليه حسب آلية العمل المتفق عليها في ورقة العمل المشتركة في ١٣/٤/٢٠٠٨ .

أهمية إنجاز الحوار

لن نسرع بالوصول إلى استنتاجات نهائية، لكن من الواضح أن إنجاز الحوار يتطلب منا جهوداً إضافية.. كما أن مبادرتنا التي أقرها الاجتماع الوطني السابع ما تزال مطروحة على طاولة النقاش من قبلنا، ولو أننا لا نرى أفاقاً لنقاشها في المدى المنظور.

إن الحوار المركزي ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة تقربنا من الوحدة، وهي الهدف الأهم، والتي أصبحت مطلباً موضوعياً ملحاً لدى قواعد الشيوعيين بغض النظر عن الفصائل التي ينتمون إليها، ومن هنا فإن كلمة الفصل في تحقيق الوحدة لا تقع على عاتق الرفاق المتحاورين فقط، بل في تعميم نتائج الحوار على كل القواعد ليكونوا حكماً ومصوبوا لأعمالنا نحو الاتجاه الصحيح في هذه الظروف المعقدة داخلياً وإقليمياً ودولياً .

ومن هنا سننصر على وضع سقف زمني للحوار من باب التسريع وليس التسرع..ومن هنا نعتقد أن الفترة الزمنية التي تفصلنا عن الاجتماع الوطني الثامن كافية لإنجاز الحوار وتعميم نتائجه على قواعد الشيوعيين كافة في كل سورية.

■ ■

مقتضية باسم المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٤ أي (بعد ٢٤ يوماً)، معنونة إلى «الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين» دعونا فيها بناء على شعار مؤتمرهم العاشر حول وحدة الشيوعيين السوريين إلى فتح باب الحوار المباشر في إطار الاقتراحين التاليين:

- تشكيل لجنة لتنظيم عملية الحوار حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتفق عليها معاً والتنسيق بشأنها.
- الاتفاق على تنظيم التعاون الفعلي في ميادين ملموسة والقيام بأعمال مشتركة.

رسالة جوابية

بعد ستة أيام من وصول رسالة رفاقنا آنفة الذكر، اجتمعت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٨، وناقشت الرسالة باهتمام بالغ، وبعثت برسالة جوابية مطولة للرفاق أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري، جرى التذكير فيها بكل ما قامت به اللجنة الوطنية من مبادرات وسلوك عملي على طريق وحدة الشيوعيين السوريين منذ توقيع ميثاق شرف الشيوعيين السوريين ٢٠٠٢/٣/١٥، وحتى الاجتماع الوطني السابع في ٢٠٠٨/١/١١.

ومما جاء في رسالة الرد ما يلي:

«إننا جاهزون لفتح باب الحوار المباشر وتحديد أهدافه وسقفه الزمني وموافقون على تشكيل لجنة لتنظيم عملية الحوار ونرغب بأن تصل نتائج الحوار ليس فقط إلى الاتفاق (حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية) كما جاء في اقتراحكم، بل أيضاً الاتفاق على جميع الأسس المبدئية التي تجعل عملية توحيد الشيوعيين السوريين أمراً واقعاً لا عودة عنه».

وقد جاء في الرسالة أيضاً بأنه «مثملا كانت وحدة الشيوعيين السوريين ضرورة دائماً، فهي اليوم ضرورة ومستعجلة أيضاً، لأنها في ظل تطور الأوضاع الإقليمية المتفجرة، والأخطار التي تحيق بسورية، أصبحت أمراً ملحاً لا يقبل التأجيل، وهي عامل أساسي مكون للوحدة الوطنية التي هي سلاح جبار في مواجهة المخططات الإمبريالية والصهيونية»

بعد شهر ونصف من تاريخ رسالتنا إليهم، أمكن عقد اللقاء الأول للجنة الحوار المركزية المكونة من عشرة رفاق، خمسة من كل طرف، وكان ذلك بتاريخ ٢٤/٢/٢٠٠٨، وبحوزتنا محضر كامل لذلك الاجتماع. وكانت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية تخصص جل وقت اجتماعاتها لدراسة سبل تحفيز الحوار وعدم التباطؤ فيه وتحديد آجاله الزمنية، مع التمسك بالعلنية والتوثيق ونقل الحوار من المركز إلى المحافظات.

ورقة عمل

في الاجتماع الثاني الذي انعقد بتاريخ ٤/٥/٢٠٠٨، تقدمنا بورقة عمل حول الحوار، ولم يتقدم الرفاق الآخرون بورقتهم، مما اقتضى إقرار ورقة العمل المشتركة إلى جانب البلاغ المشترك، في الاجتماع الثالث الذي انعقد في ١٣/٤/٢٠٠٨ ..

بعد ذلك التاريخ تباطأت وتيرة الحوار والاجتماعات في المركز رغم جهوزيتنا ورغبتنا بعكس ذلك، وبذل الاجتماع كل أسبوعين حسب ورقة العمل المشتركة، أصبحت المدة الفاصلة بين اجتماعين تطول،

وأهمها:

– الحوار الدائم بين القوى الوطنية لإيجاد التآلف الوطني لفصح المخططات المعادية للوطن والتصدي لها .

– الاستعداد لما هو قادم من صراع في المنطقة وإعداد الجماهير، وهي المدافع الأساسي، للتصدي للهجمة القادمة. وفي ختام الندوة جرى الإشارة إلى إقامة ندوة أخرى على شرف الذكرى بعنوان «الأزمة العامة الكبرى للرأسمالية»

■ ■

وبعد ذلك فتح المجال للحضور لتقديم ملاحظاتهم وآرائهم، حيث تحدث عدد منهم، وتركزت مداخلاتهم على:

– وحدة الشيوعيين ودورها في تقوية الحركة السياسية في سورية..

– تراجع الأحزاب عن قيامها بدورها الوظيفي الذي وجدت من أجله، والذي أدى لابتعاد الجماهير عنها ..

– غياب التحالفات الفعالة.

قدمت بعض المقترحات لتطوير الحركة السياسية في سورية

بدعوة من الحزب الشيوعي السوري واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في مدينة السقيلية، أقيمت ندوة بعنوان «واقع الحركة السياسية في سورية وآفاق تطورها»، وذلك على شرف الذكرى الرابعة والثمانين لميلاد الحزب الشيوعي السوري، والذكرى الواحدة والتسعين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى.

حضر الندوة عدد من الرفاق والأصدقاء، وممثلون عن أحزاب الجبهة، وافتتحها الرفيق راتب الياس بمقدمة تحدثت عن واقع الحركة وأسباب تراجعها وأهم المقترحات لتطويرها،

يوميات مسطول

القصة مو قصة عنزة

◀ **سمير عباس**

غضب يجتاح نساء السعودية بعد أن أعلنت المملكة عن مسابقة لانتخاب ملكة جمال العنزات، أي نعم يا مرحوم الي، العنزات مو البنات!! فعدوا ينتفوا بشعرهم، فالقضية لا تدور حول من هي أجمل أو أشبع ليطلبن من المسائل إجراء مسابقة جمال لهن بدل العنزات. الخلاف هو هل يحق للأنتى أن تكشف عن عينيها لترى الطريق، أو أنه لا يحق لها إظهار سوى عين واحدة!!فحتى الآن يسمح للبنت إظهار العينين في معظم أرجاء المملكة والحمد لله، أما في بعض المناطق فلا يحق لها ذلك، يعني البنت بدها تدبر حالها، وبكل نزلة من البيت بتوقع على الأرض عدة مرات. حشمة وأدب!!

وهي البنت ما بتشوف بحياتها غير السائق إذا كان عندها سائق، بشرط أن يكون أجنبياً، مع استثناء السوري (لأسباب معروفة)، يعني باختصار العنزة محترمة أكثر منها، والدليل أنو كل نساء المملكة معهن كآبة مزمنة، مع العلم إنو ولا عنزة عم تأخذ أدوية اكتئاب.

بها الحالة كيف بدهم يعملوا مسابقة جمال للنساء؟؟يا سيدي محلوولة..يمنع دخول البنات، ويسمح للزوجات فقط. وللعلم فإن الزوج هناك في بلاد الواق الوق هو من يقرر إن كانت زوجته جميلة أو لا..إذا لم تعجبه بعد أن يتزوجها دون أن يراها يقرر أنها بشعة، وإذا كان أحول أو أعمى وهي بشعة يقرر أنها جميلة، صح الكلام؟؟وهي بتتضرب إذا أزعجته. أو يرسلها لمنزل أهلها ليضربوها ويرجعوها مؤذبة، لأن الأنتى بتعيش تحت الرقابة من الذكور؛والدها، وإخوتها، ثم تسلم تحت الحراسة للزوج الذي يحرسها مع أولاده الذكور حتى الوفاة.

وهيك.. منشان ما يطق عقل الإناث بالسعودية، ولتهدة غضبهن، الحل الوحيد هو ترشيح كام سيدة من سيدها الزوج، وباعتبار ما بيجوز حدا يشوف شي أظفر أو أصبع قدم منها، يصوت الزوج أنها جميلة جداً، أو جميلة، وتموز التي يصفها زوجها أحسن من غيره!!! وباعتبار ما في بطاقات هوية للنساء، وماحدا راح يشوفهن أصلاً، يحضر الزوج لوحده، فيتل شواربه. ويجلس الأزواج بالمضافة قدام اللجنة يأكلون الكبة جماعي. ويبيصوتوا. وطبعاً ما راح تريح ولا زوجة، لأنو عيب الرجل يقول عن زوجته حلوة، شو ما فيه شرف...؟

هيك ببسقطوا كل النسوان بالانتخابات، وبيرجعوا بيجيبوا عنزة ويبنتخبوها ملكة جمال عنزات المملكة...يا هيك الشغل يا بلا... ومنقول لبنات سوريا أنن لازم ينتبها على حالن لأنو السعودية بتقاقتها وأعرافها الذكورية ليست بعيدة جداً عنا وعن أدمغة جهابذة الأخلاق الحميدة الذين بدأت بلادنا تمتلئ بهم.

والله يعين نسوانا!!

■ ■

شرح بين المؤسسات العامة.. وأزمات تتصاعد..

◀ **نزار عادل**

هناك أزمة بين معظم المؤسسات.. ثمة أزمة بين الشركة العامة للإطارات والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية ووزارة الصناعة، وهناك أزمات متبادلة بين معظم الشركات التابعة لها، وبين الشركات ووزارة المالية، وبين المؤسسات وفروعها، وبين شركات ومعامل القطاع العام من جهة والأجهزة التفتيشية من جهة أخرى، وبين المنظمات الفلاحية ومديريات الزراعة ومؤسسة الأعلاف واكثر البذار... الخ.

هل هو حراك سياسي اقتصادي؟ أم هي أزمة حقيقة نعيشها ونتفاعل معها كأفراد ومؤسسات؟

الوقائع تجيب

خلال سنوات طويلة والقطاع العام الصناعي يعمل خلف أسوار حمائية عالية، ما أدى إلى مراكمة مشكلاته في ظل انعدام المنافسة الخارجية، وحتى الداخلية. وعلى الرغم من أنه تم البدء بالشركات الإقليمية في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات في القرن الماضي، إلا أن القائمين على إدارة القطاع العام الصناعي لم يبادروا إلى إصلاحه وتحديثه من أجل تمكنه من امتلاك أدوات وشروط المنافسة الحقيقية داخلياً وخارجياً، وذلك على الرغم من المطالبات الكثيرة لدفع الجهات الوصائية المسؤولة عن هذا القطاع نحو إصلاحه. أضف على ذلك أنه تم استيراد آلات ذات تكنولوجيا متخلفة في أكثر شركات ومعامل القطاع العام، وأنه رغم ذلك لم تجدد هذه الآلات أو ترمم، الأمر الذي أدى إلى تردّي كمية ونوعية المنتجات، وبالتالي تردّي نوعية السلع بسبب تخلف الآلات من جهة، وتخلف الرقابة الإنتاجية من جهة أخرى، كما أدى الفصل بين شركات الإنتاج وبين تأمين مستلزماتها، والفصل بين هذه الشركات وبين الأسواق إلى عدم ملائمة الإنتاج لحاجات الأسواق من حيث

طلاب الجامعات.. والمزاودون..

ليست المظاهرات الوطنية شيئاً جديداً على الشعب السوري، بل هي وسيلة لطالما استخدمها في سبيل حرية بلاده تارة، ودفاعاً عن لقمته ومصالحه الطبقية تارة أخرى، فهي جزء من الذاكرة النضالية السورية، ولطالما غصت شوارع دمشق وبقيّة المحافظات بالعديد منها في مختلف المراحل والمناسبات.. وكانت بحق تعبيراً شعبياً، عفوياً أو منظمًا، يحمل كلمة الناس ومطالبهم واحتجاجهم..

لذلك فإن الغريب الذي يستدعي الاستهجان، هوتلك الطريقة المتخلفة التي يمارسها البعض هذه الأيام في تعاطيه مع هذه المظاهرات والمسيرات.

ففي المسيرة التي تلت العدوان الأمريكي على منطقة البوكمال، عمد البعض إلى الإساءة للحماس الوطني للطلاب في أكثر من موقع، ففي إحدى الكليات على سبيل المثال، وقف الوكيل الإداري

■ **د. ن**

■ **د. ن**

■ **د. ن**

حتى لو كانت مصابة بداء الكلب، وهناك تجار يتعاطون هذا الصنف من التجارة قاموا بتوزيع أرقام هواتفهم على الأطباء البيطريين وبعض العاملين كسماسرة، فلقاء كل اتصال يقوم به هؤلاء السماسرة يتقاضون ٥٠٠ - ١٥٠٠ ل.س، حسب حجم الحيوان النافق ومقدار العرض، والمطلوب من المتصل تحديد نوع الحيوان ومكان النفوق فقط!!

لا شيء يدعو للاستغراب إزاء العمولة المدفوعة لقاء مجرد اتصال، إذا علمنا أن التاجر يشتري الحيوان النافق والمريض الذي قد يصل وزنه إلى أكثر من ٧٠٠ كغ بمبلغ زهيد لا يتجاوز عشرة آلاف ليرة سورية ليبيعه بعشرات الآلاف من الليرات!!.

قد يظن البعض ممن يقرؤون هذه الكلمات، أن المحال التي تبيع هذه اللحوم بعيدة عن الأنظار، أو تنشط في أماكن سرية، وهذا غير صحيح، فهي منتشرة في قرى وبلدات محافظة حماة على الطرق العامة والرئيسية، وهي معروفة من الجميع، وربما يعرفها أكثر من سواهم بعض الأطباء البشريين المسؤولين عن دوائر هامة في مديرية الصحة في المحافظة. ■ ■

شؤون محلية | 4



عديدة في شركات متوقفة أو شبه متوقفة عن الإنتاج.

خوافز وتعويضات ومكافآت، شركة تدفع لعمالها وأخرى لا تدفع لأنها إذا دفعت تخالف الأنظمة والقوانين.

شركات الغزل والنسيج تستجر أجهزة تكييف والأسعار متفاوتة ١٠٠ ٪ بين هذه الشركة وتلك. عدم وجود أنظمة تكاليف معيارية وأنظمة جودة ودوائر جودة، وإذا وجدت فهي لا تعمل.

تصريحات تؤكد أن أجور العمال السبب الأساسي لارتفاع التكلفة، وهذا تغطية على الهدر والفساد من الإدارات.

هذا الواقع وغيره أدى بشكل عام إلى تراخ في عمل الشركات والمؤسسات والوزارات وأجهزة الدولة بشكل عام، وأدى إلى است شراء الفساد وضعف المؤسسات التنفيذية والتشريعية، في ظل انعدام المساءلة، والغياب التام لأشكال الرقابة كافة. ■ ■

■ **د. ن**

■ **د. ن**

■ **د. ن**

■ **د. ن**

■ **د. ن**

برسم المعنيين بالأمر..

■ **فهد الحمدو**

جاء رد مدير ناحية «أحسم» على المقال الذي نشر في جريدة قاسيون – العدد /٣٧٧/ تحت عنوان «هنيئاً للحرامي»، عاصفاً وعنيفاً.. فبعد أن وصلت إليه نسخة الجريدة عن طريق المحامي عبد الله حمود، وما إن انتهى من قراءة المقال، حتى هدر وزمجر، وغضب غضباً شديداً وألقى بد«قاسيون» على الأرض، وتلفظ بألفاظ مشينة ومهينة بحق الجريدة وبحق كاتب المقال.

ثم اتصل برئيس مخفر «جوزف» وأخبره بالأمر، فما كان من أمر رئيس المخفر إلا أن اتصل بكاتب المقال (أنا) ليقول متوعداً: «لك أنا المساعد الأول [ح.. والله لأبببك... يا، ولم يترك أمأ ولا أبأ ولا أختاً إلا وشتמהا، وأضاف: «إيدك وما تطول أنت وجريدتك وكل المسؤولين.. روح خ..ها يا ابن الكلب».. وتلفظ بكلمات حتى الرعاع يستحون من التلفظ بها، ولم يسلم منه حتى الإله والرسول.. بعدها حدثت إزعاجات كثيرة وتهديدات بالتوقيف.. فهل يقبل السيد وزير الداخلية بمثل هذه التصرفات غير القانونية؟؟

■ **د. ن**

■ **د. ن**

■ **د. ن**

■ **د. ن**

■ **د. ن**

مطبات

إذا ما استمر رفع الدعم..

كانت الزراعة حتى وقت قريب من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية، حيث لعبت في الماضي، وتلعب في الحاضر دوراً بارزاً في المحافظة على الأمن الغذائي، وبالتالي الأمن الوطني، ومن الواجب أن يلقي هذا القطاع الاهتمام البالغ من الحكومة.. ولكن ما هو الاهتمام؟!

أظهرت التجربة خلال الخطط الخمسية المتعاقبة أن أي تطور جدي للاقتصاد السوري بمعظم قطاعاته الإنتاجية، يجب أن ينطلق من الواقع ومدى توفر الموارد الطبيعية اللازمة للتطوير من حيث قابليتها لإنتاج المواد الأولية.

القطاع الزراعي منوط به قبل كل شيء، تأمين الغذاء للسكان، وتحقيق الأمن الغذائي على مستوى السلع الإستراتيجية، إضافة إلى توفير المادة الأولية للصناعات التحويلية، وتحقيق النمو التي تحققت في الخط التتموية يصعب بل يستحيل دون التوسع في المساحات المروية، وتحسين استثمار ما هو قائم منها. إذ دون ذلك، لا يمكن تحقيق أية زيادة في المردود والإنتاج من السلع الإستراتيجية مثل القمح، القطن، الشوندر، الذرة..

حتى قبل عامين وصل إنتاج القمح في سورية إلى نحو ٤.٧٠٠ مليون طن، ولكن هذا أصبح من الماضي.. فإذا كانت موجة الجفاف قد ضربت الإنتاج في العامين الماضيين، فإن الضربة الكبرى جاءت من رفع أسعار الطاقة، وإذا كان إنتاج العام الماضي قد وصل إلى مليوني طن من القمح، والشعير إلى ٢٥٠ ألف طن، والحمص والعدس إلى أقل من ١٠٠ ألف طن، فإن العام القادم سوف تنخفض فيه هذه الأرقام إلى النصف أيضاً، لأن الجهات الوصائية بدلاً من أن تكون توجهاتها الأساسية لتحسين كفاءة استثمار موارندا المائية، وبدل التفكير بإيجاد استراتيجيات جديدة في استثمارها من خلال إقامة مشاريع للري الشتوي والتكميلي وفق دورات زراعية متكاملة قمح + أعلاف بحيث تشكل المناطق المختارة حزاماً للأمن الغذائي؛ اتخذت قرارات مغايرة تماماً، كأغلاق الآبار المخالفة أو غير المرخصة، وللعلم فإن ٨٠ ٪ من آبار سورية غير مرخصة، حالها كحال السكن العشوائي.. ومع رفع أسعار المازوت والكهرباء ومن ثم إغلاق الآبار، فقد أقلع الفلاح عن الزراعة، وهجر الأرض، ونزح من الريف إلى المدينة، وأصبح الأمن الغذائي في خطر، وهذا يعني بشكل واضح اللجوء المتزايد إلى السوق الخارجية لتأمين الطلب المحلي على الغذاء، الأمر الذي يزيد من ارتباط بلدنا بهذه السوق وحاجته لها، مما سيضعنا في دوامة الجوع، ويبدو أن هذا مايريد الفريق الاقتصادي الحكومي.

والسؤال المطروح: ما هي أسباب ظهور العجز بين الإنتاج والاستهلاك؟ وهل أصبحت الموارد الطبيعية الزراعية والمائية عاجزة عن تلبية طلب الأعداد المتنامية للسكان من الغذاء؟ أم أن ما حدث كان نتيجة طبيعية وموضوعية للمناهج والسياسات التخيطية، وعدم إيلاء هذا القطاع الأساسي الأهمية المطلوبة؟ إن دراسة أولية لموارندا الطبيعية الزراعية، وعلى رأسها الماء، تبين أنه مازالت هناك طاقات كامنة غير مستثمرة يمكن في حال استغلالها بالشكل اللازم والمبرمج وحمايتها من الهدر والضياع أن تؤمن كامل احتياجات سورية من السلع الزراعية، وأن توفر لبلدنا أمناً غذائياً على مستوى السلع الإستراتيجية كافة، ولكن كما تم ضرب القطاع الصناعي في العام والخاص، يتم الآن، أو تم الآن ضرب القطاع الزراعي..

■ ن. عاذلة

البوكمال على خط الفقر...والنار!؟



متابعة:
زهير مشعان - تحسين الجهجاه

يجهل الكثيرون أن محافظة دير الزور قد تعرضت للاحتلال البريطاني أولاً قبل تعرضها للاحتلال الفرنسي، حيث دخلتها القوات البريطانية من العراق عن طريق مدينة البوكمال، فما كان من أهالي الفرات سوى أن قاوموا القوات الغازية، وأجبروها على الرحيل من الوطن بفضل تضحياتهم.

وهاهو التاريخ يكرر نفسه من جديد، حيث تعرضت منطقة البوكمال لعدوان همجي أمريكي استهدف قرية السكرية، وأدى إلى استشهاد سبعة من المواطنين الأبرياء.

إن مدينة البوكمال ذات التاريخ النضالي والحضاري العريق تقف اليوم على خطي الناروالفقر،نتيجة لسياسات الإمبريالية في الخارج، والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية في الداخل، مما يدفعنا إلى طرح العديد من التساؤلات حول واقع هذه المدينة المنكوبة.

على خط النار !!

الموقع الذي وقع عليه الاعتداء الأمريكي هو عبارة عن بيت ريفي قيد الإنشاء، يقع في مكان مكشوف بين الشارح العام ونهر الفرات. والأسرة التي استشهد منها خمسة أفراد، هم الأب وأربعة من أبنائه، وجميعهم من عمال البناء، لم يبق منها إلا اثنان أحدهما يؤدي خدمة العلم، والثاني كان قد اضطر للهجرة إلى الكويت قبل العدوان، ولأن لم يستطع إيفاء قيمة الفيزا التي اشتراها. وأحد الشهداء لديه ولدان ضريران يحتاجان للكثير من العناية والرعاية.

فهل تكريم هؤلاء الشهداء وأسرهم يكون فقط بتوظيف أحد أفراد الأسرة؟ وماذا عن مصير بقية أفرادها؟ لماذا لا يكرمون معنوياً على الأقل بتسمية شوارع البوكمال وساحتها الرئيسية بأسماء أقاربهم من شهداء السكرية؟

ولعل التساؤل الأهم هو: كيف السبيل لمواجهة عدوان آخر محتمل في أي وقت؟ ولماذا لا تُعمل المقاومة الشعبية، التي أثبتت دروس التاريخ المعاصر أنها وحدها القادرة على صد العدوان، خاصةً أن شعبنا في البوكمال وفي كل أنحاء الوطن لديه الاستعداد لتقديم آلاف الشهداء دفاعا عن الوطن، وليس سبعة فقط!!

على خط الفقر!!

إذا كانت البوكمال تقع على حدود الوطن، فهي أيضا تقع على حدود الفقر، أو تحتها، فعلى الرغم من أنها جزء من المنطقة الشرقية، التي تنتج الكثير من خيرات الوطن، كالمحاصيل الزراعية الإستراتيجية (القمحوالقطن)، والثروات الباطنية(النفط والملح)، إلا أنها تعاني من الإهمال والفوضى والتسيب، والنهب والهدر والفساد، حيث تنذر فيها فرص العمل لخلوها من المعامل والمنشآت الصناعية الكبيرة، ويحرم أبنائها من العمل في قطاع النفط إلا فيما ندر، نتيجةً لممارسات الشركات المتعهدة للتشغيل والإطعام، والتي تسرق الشعب والدولة بفعل الامتيازات الخيالية التي وفرتها لها العقود الاستثمارية الموقعة مع الحكومة، مما اضطر الكثير من أبناء المنطقة إلى ترك الزراعة والهجرة إلى الخليج العربي.

وأما من بقي منهم في بلدته ليعمل في الزراعة، فهو يعاني كثيراً كبقية فلاحي الوطن من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، حيث أن السماد غير متوفر بالكميات الكافية في الجمعيات الفلاحية والمصرف الزراعي، لكنه يباع في السوق السوداء بسعر ٨٥٠ ليرة للكيس، في حين أن سعره في المصرف حوالي ٤٠٠ ليرة. ومؤخراً قامت الحكومة بعملية احتيال على الفلاح، إذ رفعت سعر شراء المحاصيل من الفلاح، لكنها في المقابل رفعت سعر كيس البذار من ٤٠٠ ليرة إلى حوالي ٦٠٠ ليرة!! والأدهى من ذلك أن أجور السقاية ارتفعت للدونم الواحد من ٩٠٠ ليرة إلى ٣٠٠٠ آلاف ليرة.

أما مشروع الاستصلاح الذي تم تنفيذه مؤخراً، فهو يعاني من عدة عيوب، حيث أن الري منه يتوقف بتوقف المحاصيل، فتبقى الأشجار وحقول البرسيم وغيرها دون سقاية لمدة لا تقل عن شهر ونصف. وحتى الآن لم تتم إعادة توزيع الأراضي لأن مساحات كبيرة خرجت من الحصص نتيجة السواقي والقنوات، مما يخلق إشكالات اجتماعية كبيرة. ومما يثير الغضب أن نهر الفرات ملك للشعب بأكمله، إلا أن الفلاحين قد ألزموا بتركيب عدادات على محركاتهم التي تستجر المياه من النهر، ودفع ثمنها وفق شرائع متصاعدة!! أما الثروة الحيوانية في البوكمال فقد تعرضت لما يشبه الإبادة بسبب الجفاف ونقص العلف، وقد وعد المربون بوجبة علفية مجانية لمواشيهم، لكن هذا الوعد لم ينفذ، ويتداول المواطنون العديد من القصص المأساوية حول أحوال الرعاة، منها أن أحدهم كان يملك ٣٠٠ رأس غنم، فاضطر لأن يذبح عشرةً منها يومياً نتيجةً لعدم وجود العلف، حتى لم يبقَ منها في النهاية سوى ٣٠ رأساً، فقام بدهسها بالجرار لكي لا يراها تتفج جوعاً أمام عينيه!!!

أما الوضع الخدمي فلا يقل سوءاً عن الوضع الاقتصادي بسبب الفساد والنهب والإهمال، فالمواطن يضطر إلى دفع ٥٠٠ ليرة سورية لمتنفذي السجل المدني لكي يحصل على دفتر عائلة أو قيد نفوس، ويعاني الصرف الصحي في البوكمال من مهازل كبيرة، فقد خصص مبلغ ٩٧ مليون ليرة لتجديد شبكة الصرف الصحي التي لم يمض على إنشائها سوى ثلاثة أعوام فقط، والصرف

عشوائية الخدمات الحكومية.. هي أصل المعاناة !



جدوى حلولهم المتأخرة لتصحيح الوضع فيها .

يلي ذلك ضعف مردود الزراعة على العاملين فيها نتيجة تسلط بعض كبار التجار والمتنفذين على محاصيلهم، وشرائثها منهم بأبخس الأثمان، ما دفع بأكثرية المزارعين للبحث عن مصدر إعالة مغاير لجنى الأرض.

وبذلك يمكن تقسيم سكان المناطق العشوائية إلى صنفين، صنف أول يحصل رزقه من أعمال ثابتة في الشكل مؤقتة في النوع، وغالباً ما تكون ضئيلة الأجر (سكان المناطق القديمة) وقد سكن هؤلاء عشوائياً مدفوعين بضرورة البقاء قرب مصدر رزقهم تحت سقف رخيص الثمن يجمعهم وعائلاتهم الصغيرة، وصنف ثان يحصل رزقه من اللمام الذي يتيسر له في سوق العمل (سكان المنطقة الحديثة) وغالباً ما يتركز هذا اللمام في أعمال البناء والتحميل، وفي القطاع الخدمي بمستوياته الدنيا. الخ. وهذه الأعمال (لن لا يعلم) من أكثر الأعمال إجحافاً بحق الإنسانية. وقد سكن هؤلاء في هذه المناطق، إما مصادفةً وبما يتناسب مع توزع أقاربهم الجغرافي في العاصمة، أو لمقتضيات أخرى وبما يتناسب مع مكان عملهم الجديد (كما هي الحال في وادي المشاريع حيث قام

التي لا تعرف لوناً من ألوان الترخيم الحكومي، ناهيك عن فوضى تمديدات الكهرباء والماء والهاتف، بل وحتى سوء شبكات الاتصال الخليوية في كثير منها..!

بناءً على ما سبق، فإن المتضرر الحقيقي من عشوائية هذه المناطق الفقيرة دون أدنى شك، هم عمال الوطن وفلاحوه وصغار الكسبة فيه، وليست الحكومة متضررة جراء وجود السكن العشوائي إلا بقدر ما تحمله هذه العشوائية من ضرر لمواطنيها، ويمكن الجزم أنه إذا ما تضرر المواطن فإن الوطن يصيبه الضرر أيضاً، وفي حالة العشوائيات ومساوئها، فإن الاقتصاد الزراعي هو أكبر المتضررين حيث فقد هذا القطاع ومازال العاملين على إدارة عجلته، وهنا وجب التحذير إذ

لا يمكن تخيل مسؤول حكومي يزرع بيديه، بنفس الدرجة التي لا يمكن فيها تخيل مسؤول لا يأكل! وللتخلص من عشوائية المناطق فإن على الحكومة: أولاً أن تعيد للمزارعين ثقتهم بمردود الأرض، وعليها حمايتهم من المتطفلين على رزقهم من تجار ومتغذين، ما قد يعيد شريحة كبيرة من سكان المناطق العشوائية إلى بلداتهم وأعمالهم الزراعية التي تضمن لهم كرامتهم وتضمن للوطن أمنه الغذائي؛ وثانياً أن ترفع العشوائية عن هذه المناطق ـ اسماً ومضموناً ـ لاسيما من حيث الترخيم بما يليق بكرامة المواطن الذي اضطره ضيق الحال إلى الإقامة في مساكن لا تليق ببني البشر. وذلك طبعاً بدل أن تسعى الحكومة إلى هدم مساكن مواطنيها بيدها فوق رؤوسهم والتضييق عليهم أكثر مما يستحملون، إذ «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها»..فإزالة العشوائيات لا تتم ولا يمكن أن تتم بإزالة البيوت الفقيرة، بل تتم فقط عبر إثراء حال سكان هذه البيوت وتخديم حياتهم بما يليق بهم كمواطنين سوريين ومن الضروري أن يكون ذلك بلا أدنى تمييز، إذ يفترض أنه «لا فرق بين نظامي وعشوائي في بلدنا...إلا بالتخديم»!

◀ وسيم الدهان

بعيداً عن المناوشات والقبل والقال، وقريباً من الواقع الذي يتجاهله الكثيرون، ما هي المناطق العشوائية في دمشق، وكيف يمكن تنظيمها بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن معاً؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد من معرفة طبيعة سكان هذه المناطق وتحديد أسباب سكنهم فيها، ثم لابد من تحديد الجانب الذي يسبغ على هذه المناطق صفة العشوائية، ونهاية لامناص من تحديد المتضرر الحقيقي من عشوائيتها لتصحيح حاله العشوائية!.

تقسم المناطق العشوائية من حيث الزمن إلى نوعين؛ قديمة وحديثة، الأولى: جاءت استجابة لوضع تاريخي/جغرافي/ديمغرافي شبه طبيعي، والثانية استجابة لسياسات اقتصادية غير اقتصادية، حيث توسعت دمشق بدايةً (نحو الغرب والشرق) لاستيعاب أعداد السكان المتزايدة سواء بالتوالد الطبيعي للملحين أم توافد الساعين إلى العمل في العاصمة من أبناء المحافظات الأخرى، لتستولي أبنية الإسمنت على الأراضي الزراعية(الغوة بكل مسمياتها) وغير الزراعية (المهاجرين، ركن الدين، المزة. الخ). ثم جاءت العشوائيات الحديثة مع توزيع جديد للسكان الذين يشكل أبناء المحافظات الأخرى الهاربون من سوء وضعهم الاقتصادي الغالبية الساحقة منهم فقامت مناطق سكن جديدة (جبل الرز، وادي المشاريع، حي الورود .. الخ)، ولاسيما بعد أن فقد معظم المزارعين، في الجزيرة السورية وبقية المناطق الزراعية من البلد، ثقتهم بحماية الحكومة لهم من جهة وكفاية ما تدره الأرض عليهم من جنى وريح مادي لأسباب عديدة، أهمها:

. تجاهل واضعي السياسات الاقتصادية لتردي واقع القطاع الزراعي، وقصر نظرهم عن قراءة مستقبل المناطق الزراعية المناخي، وبالتالي انعدام

البطاقات التموينية عادت للحياة..ولكن!! المواطن يدفع ثمن تخبط السياسات الاقتصادية

◀ يوسف البني

مرة أخرى، وفي عملية سحرية والتفاته غير متوقعة، استأنفت الحكومة توزيع الرز المدعوم في المؤسسات الاستهلاكية (منافذ البيع) بعد انقطاع دام أكثر من سنة، عانى فيها المواطنون الأمرين من تردي الأوضاع المعيشية، وقاسى الكثيرون منهم الحرمان وارتفاع الأسعار، فما الذي حدث؟؟ هل أحس المسؤولون بمعاناة الناس جراء الوضع المعاشي الذي أوصولهم إليه من فاقة وعوز؟؟ أم فتح باب المغارة فجأة، فأحضروا لهم منها جزءاً من الغنيمة؟؟

قبل هذا الانقطاع كانت حصة الفرد من الرز المدعوم نصف كيلوغرام شهرياً فقط، ولكن حتى هذا الدعم الهزيل الذي من المخجل ذكره قد توقف، وأفلتت الحكومة أنياب التجار تنهش لحمنا دون حسيب أو رقيب، فهل هذا التوقف عن الدعم كان مؤشراً للمواطنين أن: «دبروا رأسكم» فالحكومة تسحب يدها من دورها الرعائي؟؟ إن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، المستندة إلى الأسس الليبرالية وتعاليم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تهدف أولاً وأخيراً إلى إنهاء دور الدولة الرعائي، وتسليم خيرات البلاد وقوت العباد إلى أيدي قلة قليلة تتحكم بلقمة العيش والسكن والملبس وكل الخدمات، كل ذلك انعكس سلباً على حياة المواطنين ومعيشتهم اليومية. بلغ عدد المؤسسات الاستهلاكية (منافذ البيع) التابعة لوزارة الاقتصاد حتى بداية عام ٢٠٠٨، ما مجموعه ١٠٠٣ منفذاً، (وقد ارتفع هذا العدد طبعاً منذ بداية العام حتى الآن)، وكانت هذه المؤسسات توزع مادة الرز المقنن على المواطنين بموجب القسائم التموينية. وكانت وزارة الاقتصاد تستورد الرز المصري بـعقود سنوية بمعدل مائة ألف طن سنوياً، بسعر ٨٥٠٠-٩٠٠٠ ل.س للطن، أي ٨.٥-٩ ل.س للكيلوغرام الواحد. وكان يصل إلى سجلات ومستودعات وزارة الاقتصاد بالسعر اليومي.

لم تعد الحكومة محل ثقة الناس، بعد أن تخلت عنهم وتركتهم لجشع التجار

الفساد يزداد شراسة



◀ خالد الشرع

فتحت «قاسيون» ملف الفساد بحق مدير فرع المنطقة الجنوبية للطرق والجسور، استناداً إلى الوثائق المتعلقة بالفساد الإداري والأخلاقي، والحكم الذي صدر عام ٢٠٠٦ بالحبز على أمواله المنقولة وغير المنقولة.

والتزاماً من «قاسيون» بالعهد الذي أخذته على عاتقها بمحاربة الفساد والفاستدين، وجب التنويه إلى أنه رغم وصول العلم إلى كل الجهات المعنية، وإرسال الكتب الرسمية من اللجنة النقايبية ونقابة عمال البناء والأخشاب واتحاد عمال درعا إلى الجهات المختصة لإحالة المذكور إلى القضاء أصولاً، فقد ثبت أنه بسبب ابتعاد دور الدولة عن رعاية العملية الاقتصادية والإنتاجية، أصبح الفساد أكبر من فاضحيه ومحاربيه، وما تزال الطبقة العاملة بشكل خاص تعاني منه الكثير.

إذ بقي مدير فرع المنطقة الجنوبية للطرق والجسور علي رأس عمله، وازدادت قراراته ظلماً وتعسفاً. بعد تمكنه من الحصول على قرار من المدير العام للشركة، بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٦ ويرقم ٢٦٢٣٩/ يقضي بتكليف السيد فيصل صبيحي النن/ مهندس ميكانيك/ بمهام رئيس دائرة الأليات بالفرع. ويعني ضمناً إعفاء المهندس مأمون الشلبي من هذا المركز، حيث كان له دور كبير في

البطاقات التموينية عادت للحياة..ولكن!!

وللوقوف على مدى الضرر الذي ألحقه وقف توزيع الرز المدعوم على السلة المعيشية اليومية للمواطن، التقت «قاسيون» عدداً كبيراً من المواطنين، وسألتهم كيف أثر ذلك على معيشتهم ومصروفهم الشهري، وتراكماته على مدى عام، فكانت لنا اللقاءات التالية:

المواطن يدرك منبع الهم والظلم

- المواطن خالد ع. قال: «أنا موظف وممن تسموئهم أصحاب الدخل المحدود، وقد كان الرز الذي نحصل عليه بموجب القسائم، على قلته، يسد جزءاً من حاجتنا التموينية، ولكن حين توقف التوزيع في المؤسسات الاستهلاكية، توجهنا للاستعاضة عنه بالبرغل، الذي كان يعتبر الأكلة الشعبية الأقل تكلفة، ففوجئنا بقفزات الأسعار الجنونية تجتاح كل شيء، فتضاعف سعر البرغل ثلاث مرات، وسعر الحمص ثلاث مرات، وسعر العدس أربع مرات، ورواتبنا جامدة لا تتحرك يغلفها الجليد، فالراتب قبل زيادات الأسعار كنا نقول إنه يكفي عشرة أيام فقط من الشهر، ولكن الآن فالراتب ينفد من اليومين الأولين من الشهر، وباقي الشهر«نعوي ونجوع».

- المواطن عمر د. قال: «بشكل عام كان وجود الرز في التشكيلة الشهرية لبرنامجنا الغذائي، يشعرونا أننا مازلنا بشراً، فنحن نستهلك شهرياً من ٨-١٠ كغ، وكانت ربع هذه الكمية نحصل



عليها بالسعر المدعوم ويكلفنا بحدود ٣٠ ل.س، ونضطر لتأمين الباقي من السوق بالسعر الحر الذي كان قبل موجة غليان الأسعار لا يتجاوز ٢٥ ل.س، يعني كانت الـ ٢٥ ل.س تكفينا مؤونة الشهر من الرز، ولكن بعد وقف توزيع الرز في المؤسسات الاستهلاكية، صارت الكمية التي نحتاجها تكلفنا من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ ل.س، أي أربعة أضعاف، وهذا على صعيد الرز فقط، فتوقفنا عن طبخه، وصرنا نحلم به حلماً بعيد المال، أو أحياناً نتحتفل بطبخة رز واحدة في الشهر».

- المواطن غسان س. قال: «لم نعد نقث بهذه الحكومة، فبعد أن وعدتنا بالتحديث والتطوير انظر ماذا فعلت بنا!! لقد تخلت عن مواطنيها نهائياً، وتركتنا لأنياب التجار ووقفت تنفجر، حررت أسعار السوق من رقابتها، وحررت التجار المسعورين علينا، والآن حين استأنفت توزيع الرز المدعوم يتم توزيعه بموجب القسيمة رقم ٢٤ التي فات على استخدامها سنة ونصف، فبريك من يحتفظ بعد سنة ونصف بقسيمة يحصل بموجبها على نصف كيلوغرام رز فقط؟؟ أم هي مراوغة لتبيّض الحكومة وجهها أمام الشعب، أي أن «خذوا ها قد عدنا ندعمكم بالرز ولكن قلة قليلة منكم سيحصلون عليه».

- المواطن مصطفى ش قال: «أكيد هي خطوة مراوغة كما قال المواطن الذي بجانب، ومن يضمن لنا أن تستمر الحكومة بتوزيع الرز المدعوم حتى ولو

فقد الناس الرز المدعوم وتضاعفت أسعار المواد البديلة ورواتبهم مجمدة

كل ثلاثة أشهر؟؟ فريما تكون هذه المرة«قذفة»ومن هنا إلى عام آخر، فمن يعلم ماذا تخبئ لنا؟؟

هل تنوي الدولة

استعادة دورها الرعائي؟؟

نعم، هكذا صرّح كل من سألناه عن همّة اليومي والمعيشي، ومثل هذه الإجابات أجابنا الكثيرون، ولخصّوا لنا جزءاً هاماً من معاناة شعبنا، وحتى المواطن البسيط أصبح يعرف من هم ناهيوه وسارقو لقمة عيشه، الذين يتحكمون حكراً واحتكاراً بأسعار السوق، بما يرضي جشعهم ولا يشبع طمعهم، دون تدخل أو حماية أو رقابة من أجهزة الدولة، التي تقلّص دورها الرعائي، واكتفت بمشاهدة القوي يأكل الضعيف، لا بل شجعت بقوانينها، الرامية إلى خصخصة كل شيء حتى لقمة العيش، هذه الممارسات الاحتكارية الظالمة. إن مادة الرز الهامة كوجبة أساسية في نظام غذاء المواطن السوري مازلت موجودة في السوق، لم تنقطع يوماً، يؤمّنها تجار القطاع الخاص، ولكن بسعر احتكاري فاحش، تفرضه الحاجة الماسة. فهل هم أقوى اقتصادياً من ميزانية دولة؟ أم أن الدولة قد سحبت يدها لتدعمهم يزيدون ميزانيتهم بمؤامرة معهم؟؟

الآن وقد استأنفت الحكومة توزيع مادة الرز المدعوم على البطاقة التموينية، ما هو مؤشر هذه الخطوة؟ هل هي خطوة مباشرة لاستعادة الدولة لدورها الرعائي، ولو جزئياً؟؟ وهل ستستمر هذه المبادرة التي يعلق المواطن عليها آمالاً كبيرة، علّها تخفف عنه جزءاً من تكاليف سلته المعيشية المرهقة؟؟

أسئلة كثيرة وكبيرة، نتوجّه بها إلى أولي الأمر، لعل في إجاباتهم عليها تحقيق جزء من الأمن الغذائي، الذي يحفظ كرامة الوطن والمواطن!!

السيد مدير عام الطرق والجسور.. لحظة من فضلك

◀ عيسى العتمة

يقول مدير عام الطرق والجسور إن فرع المنطقة الجنوبية احتل المرتبة الأولى بين فروع الشركة من حيث إنجاز الخطة، وليس بما حققه الفرع من أرباح تنعكس ايجابياً على الأوضاع المعيشية لعمال الشركة. إن معيار وطنية أي مواطن، مسؤولاً كان أم لا، هو موقفه من تنمية الوطن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وموقفه من وجود قطاع عام قوي اجثّث من جذوره وأصوله قوى الفساد والإفساد والمحسوبيات مهما كان شكلها، قطاع عام قائّد ورائد للتعددية الاقتصادية، ومكمل واع لأهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

المواطنون الشرفاء تغمرهم الفرحة والابتهاج عندما يسمعون أو يقرؤون أن فرعاً إنشائياً أو صناعياً حقق تقدماً في إنجاز خطته ضمن عمل متكامل للمواصفة الفنية والريحية معاً، وليس المهم إنجاز الخطة كمّاً وكيفما كان دون السؤال عن الكيفية والنتائج المحققة!

إن فرع المنطقة الجنوبية يقطع اشتراكات العمال، ويقطع مساهمة العمال في صندوق المساعدة الاجتماعية وصندوق التكافل الاجتماعي منذ سنوات، ولا يوصلها إلى نقابة البناء والأخشاب، وإنما تصرف في مكان آخر. وقد وصلت هذه الديون لأكثر من ٢.٥ مليون ل.س. علماً أن هذه الأموال المقتطعة لا يحق لأحد المساس بها لأنها من حق العمال وحدهم، تصرف بنهاية الخدمة، وماذا ستجيب نقابة البناء عمالها في حال عدم توفر السيولة المالية لهم عند انتهاء خدماتهم؟؟

وحق الطباية الذي شرعته القوانين والأنظمة، التي تنتهي اعتماداتها قبل نهاية العام بأشهر وهي لا تتجاوز الـ ٢٥ ل.س شهرياً، بينما بعض أصحاب الخطوة يصل تطبيبيهم إلى عدة آلاف شهرياً، وقد وصلت الديون المستحقة للمستوصف العمالي على فرع المنطقة الجنوبية لأكثر من خمسة ملايين ل.س.

اللباس المجاني لم يحصل العمال عليه من عدة سنوات وهو حق مكتسب وخاصة لعمال وورشات مد المبول الإسمنتي، الذي تصل حرارته إلى ١٤م، والقانون يلزمكم بتأمين مقومات السلامة المهنية، من أحذية وواقيات الرأس، وبدلات تقيهم حر الصيف وبرد الشتاء. ولماذا لا يعطى العمال تعويضاً لقاء عملهم الإضا في أيام العطل والأعياد؟

يصعب الحديث عن خسارة فرعكم التي يتم تبريرها وقد وصلت لحدود ٥٧ مليون ل.س في الربع الأخير، ولا عن ديون المتعهدين ولجان الشراء التي تصل لعشرات الملايين. وأنتم تتحدثون عن فرع عليه هذه الملاحظات، ويحتل المرتبة الأولى في الإنجاز وليس الربحية، فما هو حال الفروع التي تحتل المراتب الثامنة أو التاسعة؟؟

المشكلة ليست بوجود القطاع العام ولا بدور الدولة الرعائي، وإنما من قاد هذا القطاع وهو لا يؤمن لا بوجوده ولا بدوره. إنما استخدمه كبقرة حلوب، والكثير من المدراء العامّين عندما تم عزلهم، شكلوا شركات بالظل رأسمالها من رأسمال الشركات التي شفتوها.

مجلس الشعب للحكومة في مناقشة الموازنة؛

لماذا لا تنعكس أرقام النمو المعلنة على معيشة الناس؟

خيمت التصريحات المتناقضة للفريق الاقتصادي حول آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوري على مداخلات أعضاء مجلس الشعب في مناقشتهم لبيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٩/.

تساؤلات النواب أبرزت رغبتهم في معرفة توجهات الحكومة وخططها لآلية خفض العجز في الموازنة البالغ / ٢٢٦ر٠٥٨ مليار ل.س، خاصة وأنها تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط الذي إذا استمرت أسعاره بالانخفاض، فسيعني ذلك انخفاض الإيرادات المتوقعة في الموازنة والمقدرة ب/٤٥٨٩٤٢/ مليون ل.س، وارتفاع نسبة العجز.

فقد جاء في بيان الحكومة أن الأزمة المالية لها منعكسات وآثار على الاقتصادين العربي والسوري، وأن هناك مخاوف من تحولها من إطارها المالي إلى أزمات في أسعار الصرف، أو إلى أزمات في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وهذا سيجعل الاقتصاد العالمي أمام مرحلة من الكساد لن يخرج منها إلا بعد مضي سنوات عديدة وبتكاليف باهظة الثمن، وأن آثار هذه الأزمة ستكون أقل على الاقتصاد السوري بالمقارنة مع غيره من اقتصاديات دول المنطقة، إلا أن أثارا عديدة لحقت بالاقتصاد السوري وستلحق به، خاصة في انخفاض أسعار النفط الذي سيؤثر على انخفاض إيرادات موازنة عام /٢٠٠٩/ وانخفاض الاستثمار الخاص، وخاصة الأجنبي، بالإضافة إلى الضرر الذي يمكن أن يلحق بفرض العمل للسوريين في الخارج وتأثر تحويلاتهم إلى سورية.

وعلى الرغم من تأكيد الحكومة في بيانها أنها ستبقى مصرة على دور تدخل للولة في

تنظيم الاقتصاد والنظامين المالي والمصرفي، على ألا يكون دوراً احتكاريا أو متفردا، إلا أن أعضاء مجلس الشعب أجمعوا على ضرورة العودة لدور الدولة التدخلي والإشرافي والرقابي الكامل بعد أن أثبتت الأيام والأحداث المالية العالمية أن تراجع دور الدولة كان السبب الرئيسي لهذه الأزمة التي طالت تداعياتها دول العالم أجمع. وضرورة أن يعيد الفريق المنادي بالليبرالية الجديدة النظر في سعيه لتخفيف دور الدولة إلى الإشراف فقط، والتوجه نحو خصخصة القطاع العام الواضح في عدد من الخطوات التي اتخذت.

وتم التركيز في المداخلات على ضرورة إصلاح القطاع العام لأنه الداعم الحقيقي لقرار الدولة السياسي والاقتصادي، ولعدم خضوع الدولة لضغوطات وشروط خارجية، ولكي لا يصبح الاقتصاد الوطني ملك فئة من التجار والمحكرين وجهات خارجية تتحكم بحياة الشعب ومستلزمات وجوده.

ووضعت الحكومة في بيانها جملة من الإجراءات التي ستستمر في متابعة تنفيذها لمعالجة العجز، أهمها معالجة أوضاع المؤسسات والشركات الاقتصادية العامة وإعادة تأهيل البعض منها أو تحويل المنشآت للبعض الآخر أو استخدام أصول بعض هذه الشركات والمؤسسات لأغراض أخرى، والإسراع بإنجاز المشاريع الاستثمارية.. وإذا عدنا إلى أرقام الموازنة وهيكلتها، فقد بلغ مجموع اعتمادات الموازنة العامة /٦٨٥/ مليار ل.س، بنسبة زيادة قدرها ١٤.٢ ٪ عن موازنة عام /٢٠٠٨/، خصص منها/٤١٠/ مليار ل.س اعتمادات للعمليات الجارية، و/٢٧٥/ مليار ليرة اعتمادات للعمليات الاستثمارية، أي بزيادة قدرها ١٠.٨١ ٪ للعمليات الجارية، و١٩.٥٦ ٪ للعمليات الاستثمارية.

وقدّرت الإيرادات المحلية الجارية في مشروع

زيادة في أسعار المنتجات الصناعية

على باب المصنع أي حتى قبل توزيعها . كما ساهم النقص الكبير في مواسم الإنتاج الزراعي السوري بسبب الظروف المناخية في إحداث نقص كبير في إنتاج المحاصيل السورية من قمح وشعير وذرة وعدس وحمص ومواد علفية وخضار وفواكه، وقد أدى نقص المواد العلفية إلى ارتفاع كبير في أسعارها، ما دفع المربين إلى عرض الأغنام بكثرة للتخلص من التكلفة العالية لتسميتها«تسمينها».ومن غير المطمئن الانخفاض النسبي الحالي في أسعار اللحوم والعواس السورية الجيدة، لأنه سرعان ما سينعكس ارتفاعاً كبيراً في أسعار هذه اللحوم في الفترة القادمة.

إن ارتفاع أسعار المواد أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج التي انعكست في ارتفاع أسعار المنتجات، كما أن عدم قيام الدولة «مكتب الحبوب» بشراء نسبة كبيرة « معتادة» من موسم حبوب هذه السنة «أقل من مليون طن قمح، بسبب سوء المواسم، عبر سياسة غير مفهومه سعرياً، أدت عملياً إلى استيلاء القطاع الخاص التجاري على الكمية العظمى من المحصول، مما زاد الطين بلأ.

ثمة عوامل أخرى؛

. هناك فوارق سعرية كبيرة ما بين أسعار المنتجين وبائئي الجملة وبائعي الفرق، يظهر ذلك بوضوح في قنوات توزيع المنتجات الزراعية حيث تذهب هوامش الربح الكبيرة إلى أسواق الهال، أما المنتج الزراعي فلا يحصل حتى على تكلفة الإنتاج في كثير من الأحيان.

. هناك نقص في المعلومات عن أسعار ومواصفات وأماكن توفر السلع والخدمات بصورة عامة في الاقتصاد السوري ما يعطي قوة احتكارية لكثير من الباعة.

. هناك اتجاه قوي لتشكيل احتكارات قلة في السوق السورية، مثل شركات الاتصالات الناقلة، والشركات القابضة، والمجموعات.

لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة 2000 الثابتة 1,272 مليار

ل.س في عام 2007، محققاً معدل نمو حقيقي 6.63 %. وكانت قيمة الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية 2,38 مليار ل.س محققاً معدل نمو نقدي «اسمي» 19 %، والفرق بين هاتين النسبتين هو 19,25-6,63= 12,62 % هو عملياً حجم التضخم الرسمي خلال هذه الفترة الذي إذا اعُتمد في الحسابات، فهذا يعني أن القوة الشرائية لليرة السورية قد انخفضت بهذا المقدار، وبالتالي فإن زيادة الأجور اسمياً بمقدار 25 %، يعني أنها زادت فعليا بمقدار 25-12,62= 12,38 % فقط لاغير.. والواقع الحقيقي هو أبعد من هذه الأرقام الرسمية بكثير..إن أحد الأسباب الهامة للتضخم هو التوسع النقدي غير المبرر الذي يرتدي بحته اليوم أهمية خاصة في ظل الأزمة الرأسمالية العظمى والتي يمكن أحد أسبابها في هذا الموضوع بالذات...

التوسع النقدي

ساهم التوسع النقدي بمفهومه العريض 2، أي النقود المعدنية والعملة الورقية في التداول والودائع تحت الطلب في المصارف، زائد شبه النقد «ودائع الادخار والأجل»؛ في معدلات التضخم في سورية. فقد بلغ عرض النقد /ن 1/2 449.1 مليار ل.س في عام 2007، بزيادة 13 % عن العام السابق، كما هو مبين في الجدول (3). إن معدل التوسع النقدي المذكور مماثل لمعدل التضخم في 2007 البالغ 13 % المأخوذ من حسابات الدخل القومي «فارق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي النقدي والحقيقي».

كما أن السياسة النقدية التوسعية التي ينتهجها مصرف سورية المركزي باعتماد معدلات فائدة متدنية وأدنى بكثير من معدلات التضخم (معدل فائدة حقيقي سلبي)، تجعل عملية الاقتراض من المصارف للمضاربة في الأراضي والعقارات والمحاصيل والعملات والسلع المستقبلية والأسهم والسندات عملية مربحة جداً. أن مردود عمليات المضاربة الكبير يصب



وتركزت الكتل الأساسية لاعتمادات الخدمات الاقتصادية على الصناعة والتعدين والطاقة بنسبة ٨٢.٢٧ ٪، وللنقل والمواصلات والتخزين بنسبة ١٤ر١ ٪، والاقتصاد المال بنسبة ٤٣٪، والزراعة والري هذا القطاع الأهم والذي يعاني من مشاكل عديدة بنسبة /١١.٧٣ ٪/... وتركزت كتل الاعتمادات الرئيسية في الخدمات الاجتماعية بنسبة ٢٤ر/التربية والتعليم، وللرعاية الاجتماعية والصحة نسبة ١٠.٣٥ ٪.

والاعتمادات المخصصة للمحافظات في مشروع الموازنة تبلغ /٩٧٨٢٤/ مليون ل.س بالإضافة إلى /٢٦٥٠/ مليون ل.س اعتمادات الموازونات غير الداخلة بالخطة و/٦٥٠٠/ مليون ل.س اعتمادات الموازونات المستقلة للوحدات الإدارية المحلية ويبلغ إجمالي الموارد الذاتية لمجالس المدن والبلدان والبلديات المقدرة في الموازنة /٩٨١٦/ مليون ل.س.

وركزت آراء كثيرة لأعضاء السلطة التشريعية على الأرقام الواردة في الموازنة التي وصفتها الحكومة في بيانها بالتفاؤلية، فأكدت أن هذه «التفاؤلية» لم تنعكس على مستوى المعيشة

المتدهور للمواطن، ولم تأخذ بالاعتبار ردم الفجوة بين الأسعار والأجور ولم تركز على دعم القطاع الزراعي والفلاحين في ظل هذه الظروف المناخية والسعرية التي تتعرض لها الزراعة، وخاصة الاستراتيجية منها، لتحقيق الأمن الغذائي، وغياب الخطط عن التوسع في الزراعة، وأن أرقام النمو المعلنة لايلمسها المواطن ولا تنعكس على مستوى معيشته وبضرورة حماية الاقتصاد الوطني والحد من الفساد والهدر الحكومي وضرورة إيجاد مجالات جديدة للاستثمار والإنتاج والتركيز على القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية ذات الجدوى الاقتصادية والتي تخلق فرص عمل لامتصاص البطالة المتزايدة لزيادة الإيرادات بدلاً

من زيادة الضرائب والرسوم الجديدة، وتشغيل أموال التأمينات الاجتماعية في مشاريع استثمارية بدلاً من تكديسها وتأمين الخدمات للمواطنين وخاصة الماء والكهرياء وتوسيع الطرقات وإنشاء الجسور والأنفاق لحل المشكلة المرورية وتخفيض أسعار المحروقات بعد انخفاضه عالمياً، وإعادة النظر بموضوع رفع الدعم وضرورة تشميل المزارعين بالمحروقات المدعومة وإعادة النظر بالنظام الضريبي وضبط التهرب الضريبي من خلال آلية جباية متطورة لكي لايستمر الضعفاء بحمل الجزء الأكبر من الضرائب.

وبينت المداخلات أن الأزمة المالية جاءت لوقف اندفاع الفريق الاقتصادي لتحرير التجارة والسلع والخدمات، ووقف الشكوى المتكررة من القطاع العام وخسائره لتبرير بيعه وخصخصته.

والتزم محمد الحسين وزير المالية في إجاباته على مداخلات الأعضاء بما جاء في بيان الحكومة، واعتذر عن تبرير تصريحات الفريق الاقتصادي المتناقضة بقوله: «كل شخص مسؤول عن كلامه وتصريحاته وعن توضيحها».

■ **متابعة «قاسيون»**

التضخم في سورية.. والسياسات الليبرالية

٢٠٠٧	٢006	٢005	معدل نمو	معدل نمو	ج٢ عرض النقد، مكوناته ومعدلات نمو الكتلة النقدية (القيمة مليار ل.س)
٢038	1709	1491	٢007%	٢006%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
١272	1193	1135	٢007%	٢006%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعر 2000 الثابتة
			٢007%	٢006%	معدل التضخم %

جديدة على الإنفاق الاستهلاكي التريفي. 4 - إصدار بيان رسمي يحدد فيه موقف السلطة النقدية من التضخم، فمن غير المعقول وغير المقبول أن تكون معدلات التضخم أعلى من معدلات الفائدة وبفارق كبير، أي أن معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، ويقدم المصرف المركزي على تخفيض معدلات الفائدة، ودون أي بيان توضيحي لإجراءاته ولموقفه تجاه محاربة التضخم، لجهة طمأنة المستهلكين والمستثمرين والأسواق بأنه يتبع سياسة نقدية صحيحة.

يتطلب تحديد مستوى معدلات التضخم المقبولة التي إذا ما تم تجاوزها تحرك المصرف المركزي لمحاربة التضخم، وجود مؤشرات دقيقة للتضخم يجري قياسها على أساس شهري، بالإضافة إلى تحديد أدوات وإجراءات السياسة النقدية التي يمكن أن يستعملها المصرف المركزي لمحاربة التضخم، مثل خفض معدلات نمو الكتلة النقدية، رفع معدلات الفائدة، استخدام أدوات السياسة النقدية العامة (نسبة الاحتياطي الإلزامي ومعدل إعادة الحسم ـ قريباً شراء وبيع أدوات الخزينة)، استخدام أدوات السياسة النقدية لتوجيه التسليف نحو زيادة الإنتاج وليس نحو قروض الاستهلاك الشخصي والسيارات وبطاقات الائتمان...

■ **إعداد: قاسيون**

ارتفع المؤشر العام للأسعار في أربعة الأشهر الأولى «كانون الثاني - نيسان» من عام ٢٠٠٨ حسب الرقم القياسي العام السوري الذي يعده المكتب المركزي للإحصاء، بنسبة ١٣ % (ما يعادل ٣٩ % سنوياً). وارتفع مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات (وهو يمثل ٤٢ % من سلة المؤشر العام) بنسبة ٢٣% (ما يعادل ٦٩ % سنوياً) في الفترة نفسها.

وفي عام 2007 ارتفع المؤشر العام للأسعار 4,5 بالمئة، ومؤشر أسعار الأغذية 9 %. لكن معدل التضخم المأخوذ من فارق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي النقدي والحقيقي في 2007، ارتفع بنسبة 13 %، كما هو مبين أدناه، ويعتقد مراقبون اقتصاديون أن معدلات التضخم في سورية أعلى بكثير، وتتراوح ما بين 30 - 70 %.

أسباب التضخم

أولاً ـ طلب عال على السلع والخدمات يفوق طاقة الاقتصاد الوطني على تلبية مستويات الطلب العالية في المدى القصير، وينعكس بارتفاع الأسعار.

ثانياً. ارتفاع في أسعار عوامل الإنتاج من مواد وآلات وتجهيزات وعمالة، وهو ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، فتعكس في ارتفاع أسعار المنتجات.

ثالثاً ـ مبالغة كبار المنتجين وتجار الجملة في الحصول على

٢٠٠٧	٢006	2005	معدل نمو	معدل نمو	معدلات النمو الاقتصادي (القيمة مليار ل.س) ج١
711	662	688	٢007%	٢006%	معدل نمو الكتلة النقدية
738	623	497	٢007%	٢006%	معدل نمو الكتلة النقدية (ن 1)
1449	1285	1185	٢007%	٢006%	شبه النقد
			٢007%	٢006%	عرض النقد
			٢007%	٢006%	معدل التضخم %

ليبراليون جدد.. مماليك جدد

◀ **إبراهيم الب دراوي - القاهرة**

سقط ماكين وجاء أوباما، وأثبتت عرب الليبرالية الجديدة أنهم ليسوا في الواقع سوى ممالك جدد، ذلك أن حرصهم على الرأسمالية يدفعهم للقبول بأي سيد جديد، فطموحهم يتجلى فقط في القدرة على استرضاء العدو وتذليل العقبات أمامه ومشاركته في نهب أوطاننا وتزييف الوعي بما يحدث. وهم يختلفون بشدة عن الممالك القدامى الذين كان من بينهم أبطال حاربوا الفرنجة والمغول والأتراك... الخ. كما كان بينهم من عملوا من أجل الانعتاق من نير العبودية وحصلوا على الحرية وأصبحوا أمراء.

عرب الليبرالية الجديدة، أي الممالك الجدد، مصممون على عدم الاعتراف بالكارثة التي حاقت بالرأسمالية كنظام، والتي اعترفت بها أصحابها في البلدان الإمبريالية نفسها، وبالتالي لا يريدون الاعتراف بأن طريق الرأسمالية في بلادنا قد أصبح مستحيلاً، وأنه لا يحمل سوى الاستغلال الوحشي والجوع والحرمان والمرض والجهل وإبادة شعوبنا، وبأن الرأسمالية قد استنفدت كل السبل للحفاظ على نفسها دون القدرة على تخطي تناقضاتها وأزماتها الدورية وصولاً إلى أزمتها الأخيرة التي وضعتها على مشارف السقوط والإندثار (شريطة أن يتم نضال حاسم لتحقيق ذلك).

الرأسمالية توسعت بالحرب وعاشت في كنفها، وعمقت استغلال شعوبها وشعوب العالم ونهبت ثروات هائلة لتلبية حاجاتها في الاستهلاك العارم وتراكم الثروة على حساب شعوب الكوكب. وحاولت عبر «الكينزية» وتدخل الدولة، علاج أزماتها وتخطيها، ووضعت نظم مالية لتمكينها من الهيمنة، وأقامت الأحلاف، وزرعت العملاء في كل مكان.... الخ. ولكن تطورها الموضوعي الذي شخصه لينين بحق، منذ ما يقارب المائة عام، يشير إلى سير الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية (أي الإمبريالية) نحو الطفيلية والتعفن الناتجين أساساً عن اندماج رأس المال الصناعي مع رأس المال المصري وتشكل رأس المال المالي، وهو ما تطور في العقود الأخيرة إلى السيادة المطلقة للاقتصاد المالي عالمياً، وهو اقتصاد وهمي بكل المعايير.

الممالك الجدد في عالمنا العربي لا يريدون أن يعترفوا علناً بهذه الحقيقة، وربما يجهلونها. وهكذا يستمرون في سياساتهم التي جلبت الخراب. وعبر التزييف يشدون الناس عنوة عن طريق إعلامهم المسموم نحو وهم اعتبار أوباما هو «المسيح المخلص» للرأسمالية من أزمتها الأخيرة، التي هي بلا حل سواء في الأجل القريب أو البعيد.

كيفية يخلع أوباما للاقتصاد الوهمي من عرشه؟ وكيف يجرد طواغيت المال من هيمنتهم



الليبرالية الجديدة الانحطاط يبدأ من هنا

ومن مواقعهم الحاكمة؟ وكيف يسيطر على ما يقارب ٧٠٠ تريليون دولار هائلة على مستوى العالم؟ أو يعدل من توجهات استثمار ٦٠ دولاراً على الأقل في الاقتصاد المالي الوهمي مقابل دولار واحد في الاقتصاد الحقيقي؟ وكيف يستعيد مئات المليارات من أموال التأمينات الاجتماعية للأمريكيين التي نهبها إدارة بوش بوهم تجاوز الأزمة، أو تريليونات الدولارات التي أبيدت من جراء الأزمة؟ أو مئات الآلاف من العمال والموظفين الذين تم تسريحهم مؤخراً وازدياد أعدادهم وصولاً إلى الملايين في المدى القريب؟ أو آلاف المنشآت التي أفلسَتْ؟... الخ. باختصار لن نستطيع أوباما تحقيق شيء من هذا لأنه لا يستطيع وقف التطور الموضوعي للرأسمالية باتجاه هلاكها. أي أن الخروج من الأزمة يستلزم سلطة طبقية جديدة، إذ لا يمكن تخطيها بالطبقة السائدة أو بالرئيس الجديد. لا يلوح في الأفق أن أوباما أو الساسة والخبراء في الغرب الرأسمالي يمتلكون أية رؤية إستراتيجية لتخطي أزمة الرأسمالية، ولذلك فإن أوباما المحسوب تارة على المحافظين الجدد وتارة على غيرهم ليس أمامه سوى هامش ضيق لتغيرات شكلية هزيلة (لا علاقة لها بالسياسات الأمريكية تجاهنا). ولا تمتد اطلاقاً إلى جذور الأزمة لأن جذورها بدون نهاية.

ما يمكن أن يفعله أوباما (غير الحرب) هو أن يحاول إجراء تعديل طفيف في التوزيع يحقق قدراً ضئيلاً من الإشباع للفئات الوسطى في بلاده. ولن يقبل طواغيت المال هناك بذلك. لا حل إذاً أمام الإمبرياليين (وعلى رأسهم أوباما) سوى التوسع حربياً أو سلماً وتعميق الاستغلال في بلادهم وفي العالم لتلبية حاجات الإستهلاك العارم والوحشي للموارد في كوكبنا، وللحصول على «فائض قيمة تاريخي جديد» يمكنهم من الاستمرار. وطريق الحرب قد جربت من قبل وآتت بنتائج عكسية، كما أن المقاومة العالمية للامبريالية تتسع يوماً بعد

الغليان العمالي في مصر يتواصل



بحقوقهم. وكذلك محاولات التعسف والمتابعة لقيادات عمال المطاحن مثلما تتعسف إدارة شركة الحديد والصلب واللجنة النقابية بها ضد العمال مرضى الكبد، وتحرمهم من حقهم في العلاج، كما تتجاهل العامل المضرب عن الطعام منذ ١٠ أيام مما يعرضه لخطر الوفاة، كما تماطل الإدارة في صرف مكافأة الأرباح التي أقرتها الجمعية العمومية للعمال نتيجة بذلهم الجهد، والتكثيل بالعمال النشطاء ونقلهم من مواقعهم إلى مواقع أخرى.

وتعلن لجنة التضامن العمالي تضامنها الكامل مع العمال في كافة المواقع العمالية في نضالهم اليومي

ممالك جدد.. مماليك جدد

◀ **محمد العبد الله**

قبل عدة أيام من إعلان القاهرة تأجيل جلسات الحوار العتيد، كانت المعلومات التي رشحت عن اجتماعات قيادات القوى والفصائل الفلسطينية الموجودة في العاصمة السورية، تشير إلى احتمالات التأجيل- حتى لانقول الإلغاء- استناداً إلى العديد من الملاحظات التي تداولتها حوارات مطولة داخل كل تنظيم، وعلى مستوى الدواولات التي جمعت عدة فصائل. لكن اللافت لنظر المراقبين، كانت البنود التي أعلنتها القوى الراغبة به التريث وعدم الذهاب للاجتماعات بدون توفر الظروف المناسبة لها» على حد قول أكثر من مصدر مسؤول. هذه الأسباب التي لم تكن، كما توقع البعض، سوى بوابات للهروب الشكلي من تقديم المبررات الأساسية، التي حملتها أوراق الملاحظات التي بعثت بها هذه القوى للحكومة المصرية، باستثناء البند الأهم في رأينا، وهو إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المحتجزين في سجون السلطة. هذا الاعتقال، المرفوض وطنياً، لأن مطاردة واعتقال المناضل الفلسطيني بسبب أفكاره، ومعتقداته السياسية، وانتماءاته التنظيمية الوطنية- مع التشديد على الوطنية- تعتبر جريمة متكاملة بحق الشعب والقضية.

إن فقدان الورقة المصرية- كما أشرت في مقال سابق- لتشخيص أسباب الأزمة الراهنة، (الممتدة منذ إعلان اتفاق المبادئ في أوسلو وللآن)، والهروب من وضع القضايا الأساسية التي حكمت الخلافات الداخلية على مشرحة النقد، (من أجل التوصل لصياغة برنامج عمل وطني/ كفاحي، يعيد وضع النضال الوطني، بكافة مجالاته وأشكاله، على طريق المقاومة، مما يعني الاتفاق على آلية عمل جماعية، تعمل على إعادة «تطهير» الموقف الوطني، وتمتين وحدة النسيج المجتمعي والجغرافي الفلسطيني)، لا يصنعان أفقاً للحل، مثلما لا ينبئ صدق المشاعر والأمنيات بتحقيق تفصيحة المأمولة، لأن البرنامج الوطني، وألية تنفيذه، هي الأسس التي يجب أن ينطلق منها أي حوار جدي، يضم إلى جانب مندوبي القوى والفصائل، الكفأات الوطنية، واللجان الأهلية الناشطة في الساحة السياسية. وإذا كان قرار التأجيل قد صدم العديدين من المراهنين على نجاح الحوار المرتكز على الورقة المصرية المنقوصة، فإن أعداداً أخرى من المهتمين والمنخرطين بالشأن العام، وجدوا في تأجيل اللقاءات، فرصة لإعادة النقاش والحوار الحقيقي للقضايا الأساسية، بهدف الوصول لطاولة حوار، يجلس المجتمعون حولها، بشفافية ومصداقية عالية، لمناقشة أهم القضايا الخلافية، بهدف الوصول للقواسم المشتركة، التي تجعل الاتفاق على «وحدة الهدف» القضية الأهم، والتي تأتي على أساسها لاحقاً «وحدة الصف»، فمحاوله فهم واستيعاب مبررات التأجيل، ستكون أقل تأثيراً على عقلية ومشاعر الجماهير، من الوصول للقطيعة التامة بين الطرفين المتخاصمين، الذين يتحصنون

شؤون عربية ودولية

الحوار... الذي فشل قبل أن يبدأ!

ويتمرسون داخل خنادق المواجهة، ويتراقشون تارة بالنيران، وغالباً بالقصف الإعلامي الصاروخي! إن المطلوب وطنياً وقومياً، العمل السريع على سحب صاعق التفجير، الجاهز للتدمير في أية لحظة، تحت ضغط القوى الخارجية المعادية، أو بفعل الممارسات الخاطئة، المحكومة بضيق الأفق، وبتقافة «إلغاء الآخر».

وعلى الرغم من أن مشهد ساحة الحوار كان يغص بالسجلات المتبادلة، فإن الطرف الآخر من حلبة الصراع، العدو الصهيوني، أقدم على حوار آخر- إذا صح التعبير- بالرصاص والدماء.. فقد تحركت الدبابات والطائرات وعساكر الاحتلال، لتمارس عدوانها الوحشي الجديد، تحت دعاوى شكلية، ونمطية، لم تتوقف آلة التبرير الإعلامي الصهيونية عن تكرار السمع منذ سنوات. إذ جاء العدوان المحدود بمساحته الجغرافية، ليكشف عبر كثافة نيرائه، عن المآثر الداخلي للساحة السياسية داخل كيان العدو، من خلال تصدير الإخفاقات السياسية لوزير الحرب وحزبه، إلى خارج دائرة الحراك المحلية، على أمل جلب المزيد من أصوات الناهخين في فبراير القادم. لقد أراد جنرالات الموت أن ينجزوا على الأرض عملية «استطلاع بالنيران» لقدرات المقاومة، وجس نبضها المباشر/ الميداني لقدراتها، التي خضعت منذ خمسة أشهر تقريباً لبنود «التهديد» الناقصة والمليئة بالثقوب. جاء الرد عنيفاً ضد مستعمرات «غلاف غزة»، وعسقلان، إذ أطلقت الفصائل المقاتلة عشرات الصواريخ وقذائف الهاون نحو بلدات العدو وتجمعاته العسكرية، في رسالة جوابية حملت العديد من المعاني لمن يهمهم الأمر. وبالتوازي مع الهجمة العدوانية الجديدة، التي جاء توقيعها المقصود، مع صخب وهيجان الإعلام المومل، المتلقى لما تقوله «الميديا الأمريكية الموجهة»، عن «استثنائية وتاريخية الانتخابات» التي أوصلت للبيت الأبيض «الساحر الأسود» (!) الذي يتوهم البعض من الحالمين، أنه سيعيد للبشرية سعادتها المصادرة، بيد الرأسمالية المتوحشة، التي يشكل «الحزب الديمقراطي» واحدة من أهم ركائزها. كما أنه سيعمل على فرض السلام في فلسطين وعموم المنطقة، هذا «السلام» الذي سيمر عبر بوابة كبير موظفي الإدارة الجديدة «رام عمانويل» اليهودي الصهيوني، المتطوع السابق- وربما المستقبلي- في جيش الحرب الصهيوني. إن المرحلة القادمة المليدة بالغيوم السوداء، تتطلب من الجميع، القابضين على جمر القضية الوطنية، الإسراع لتوحيد قواهم ومجتعهم على أساس برنامج المواجهة، بعيداً عن تضخيم الذات، التي تقود للهيمنة. فالمعركة الوطنية مع العدو تتطلب حشد كل القوى السياسية، والمجتمعية الأهلية في المعركة الدائرة إذ أن كل الرهانات على الحل القادم من «الخارج»، لا تعدو كونها سراياً.

في أوباما «و... وول ستريت» وتجارة بغاء الأغرار

المعتقلين ٦٤٢ شخصاً من بينهم ٧٢ قواداً، و ٥١٨ بغياً بالغا . وتقول مصادر الشرطة الأمريكية إنها أنقذت ٥٧٥ صبياً وفككت ٣٦ عملية إجرامية في هذا المجال منذ عام ٢٠٠٣. تُقدّر جامعة بنسلفانيا أن هناك ٣٠٠,٠٠٠ طفل في الولايات المتحدة يتعرضون للاستغلال الجنسي لأهداف تجارية. ويختم التقرير بقول المدعي العام الأمريكي متتياهو فريدريك، بأنه «حتى اليوم أي عام ٢٠٠٨، ما تزال هناك أمثلة على التلاعب والإغواء الذي يقوم به القوادون تجاه صبية يريدون اغتناء سريعاً، وهذه من أكثر ظواهر الهشاشة في مجتمعنا».

من بين الأسئلة المترتبة على هذا، سؤال يقول: إذا كان هذا ما يحدث في الولايات المتحدة قبل الأزمة المالية الحالية، فما الذي سيقبل هذه الظاهرة حين يصبح المواطن الأبيض أيضا وليس السود وحسب، قلقاً على قوت يومه. ما الذي سيقدمه أوباما لهؤلاء؟ ربما لا مكان هنا لهذا السؤال، لأن الرجل جلب من وول ستريت، لذا، على النساء والأطفال والسود والمسلمين العرب والتشيكانو واليورتوريكو واللاتينيوس والمكسيكان، أن يمتنعوا الأصوات، ويمنعوا الجيش الغازي الاتصال مع المركز القومي للتبليغ عن أن الأرواح، ويمنعوا القوادين الأجساد .

● **«نشرة كنعان الالكترونية»**

◀ **بادية ربيع**

بوصول أوباما إلى البيت الأبيض، تكون «الفتاة» الولايات المتحدة قد فاقت «أمها الشمطا» بريطانيا ولو شكلياً على الأقل، لكن ما يجمعهما ما زال الكثير، فبريطانيا كما يقول محمد الفايذ قتلت ابنه والأميرة ديانا، حين تبن حملها بجنين مشترك مع عربي، كيف يمكن لولي العهد في بريطانيا شديدة العنصرية أن يكون نصفه عربياً؟

أمريكا لم تقتل أوباما بعد، ومن يدري. ولكن، أغلب الظن «والله طبعا أعلى وأعلم» أن أمريكا لن تقتل أوباما، بل هي التي لقت البيت الأبيض به؟ كيف؟ دون إطالة، فالأزمة المالية الحالية سوف تتخر عظام السود أكثر من البيض، فلا بد من أسود كي يكس إسبيلات أوجياس السياسية. وأميركا بحاجة لنفط العرب، فلا بأس برئيس سوف يمنحه العرب مالهم وربما بعض نسايتهم «عطوة أبو» فأبوه حسين، وهو (اسم) يرضي المسلمين الذين يرون إليه واحداً من «تفصيلات» «لا إله إلا الله» سوف يجلس على عرش البيت البيض، ولكنهم لا يدركون أنه جاء في الوقت الأسود. هكذا فكرت وول ستريت وهكذا حصل. ما أخطر الرجل، فقد أعطى أميركا فرصة أن تلعب: «بالأبيض وأن تلعب على

نحو «قمة عالمية» لإصلاح النظام المالي العالمي

قمة العشرين ليست أكثر شرعية من قمة الثماني!



قمع الشرطة لمحتجين على قمة العشرين في مليونر استراليا ٢٠٠٦

نحورد عالي حقيقي على أزمة عالمية

في الأسابيع المنصرمة، اتفق قادة العالم أجمع على الاعتراف بمكامن ضعف النظام القائم وضرورة تنظيم لقاءات لمعالجة مجموعة كبيرة من الاقتراحات الهادفة إلى إصلاح النظام المالي العالمي والمؤسسات المالية. سوف يجتمع أعضاء مجموعة العشرين في واشنطن العاصمة يوم ١٥ تشرين الثاني لبدء النقاشات. أصبح جلياً وضورياً اتخاذ إجراءات فورية لمواجهة الأزمة، ونحن نحرص على إبراز أولوية رد ينبغي تقديمه للتأثيرات التي تمس الموظفين والعمال العاديين والأسر منخفضة الدخل والمتقاعدين، وكذلك كل القطاعات الهشة. لكننا نشعر بقلق شديد من أن يجري تنظيم اللقاءات بأسلوب متسرع وغير شامل، وألا تتمكن

شهدت الأشهر المنصرمة تعرض أمريكا الشمالية وأوروبا لإحدى أكبر الأزمات المالية في تاريخها. كما كان رد الفعل تاريخياً بالمقدار نفسه. لتجنب الانحسار الإقليمي والعالمي ولإعادة الاستقرار والثقة في الأسواق، أطلقت بلدان الشمال برنامجاً كبيراً غير مسبوق، يتضمن تدخل الحكومات وتأميم مصارف وحقق مساعدات كبيرة في المؤسسات التي مسها الانحسار وتطوير نظام جديد لقطاعاتها الاقتصادية.

يمثل هذا الرد تناقضاً واضحاً مع صرامة السياسات النيوليبرالية التي انتهجها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبلدان المتطورة تجاه البلدان النامية في السنوات الثلاثين المنصرمة. لقد تم دفع الحكومات إلى تحرير الحواجز التجارية ورفع القيود عن الأسواق المالية وسوق العمل وخصخصة الصناعات الوطنية وإلغاء المساعدات وتخفيض الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي، أي إلى تقليص جذري لدور الدولة.

إن سياسة الكيل بمكيالين هذه ليست غير مقبولة فحسب، بل تشير أيضاً إلى هيمنة الأصوليين في التبادل الحر. لقد تجاوز اتساع الأزمة المالية والاقتصادية السوق المالية العالمية وبنيتها والمؤسسات المالية تجاوزاً كاملاً. ينبغي إعادة النظر كلياً في السوق المالية العالمية وبنيتها والمؤسسات المالية.

الأزمة الماليّة، «11 سبتمبر الجديد» ودورها بفوز أوباما..!

◀ **سمير عبيد**

(-) الأزمة المالية المفاجئة في الولايات المتحدة، والتي لا زالت لغزاً محيراً، جاءت من أجل أن تكون فاصلة تاريخية ونفسية في الولايات المتحدة وخارجها، أي فاصلة بين عهد مضى وعهد سيبدأ، وجاءت لتكون محفزاً نفسياً للمواطن الأميركي لكي يطلب التغيير من أجل إنقاذه من شبح البطالة والجوع والانهيار، ودون النظر إلى بشرة ولون وأصل وعرق المنقذ، أو الذي تبرع بإنقاذ الشعب الأميركي بشكل عام، والطبقة الوسطى والأخيرة بشكل خاص

وهذا ما حصل بالضبط عندما تم اختيار باراك أوباما ليكون بمثابة يوم التحرير الرسمي والحقيقي للسود في أمريكا، وبارقة الأمل للشعب الأميركي بشكل عام، وللطبقات الوسطي والمتدنية في الولايات المتحدة، والتي تأثرت جداً بسبب الأزمة المالية والتي تبرع أوباما بمعالجتها .

لهذا نعود ونؤكد أن الأزمة المالية التي حدثت وما زالت، لا تقل وقعاً عن أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، أي سيكون هناك انحراف في إدارة العالم، وسوف نشاهد سياسات لا تقل غرابة عن

السياسيات التي انتهجتها إدارة الرئيس بوش، لكن بطرق جديدة، وبيادوات وأساليب جديدة، ففي فترة عهد الرئيس بوش كانت أرواح وسمعة ومقتنيات وهيبة ومقدسات العرب والمسلمين ضحية لها، ولكن المرحلة المقبلة سوف تكون الضحية هي ثروات وخزائن الدول العربية والإسلامية، خصوصاً الغنية منها .

وحتى أن هناك تشابها بين الأسئلة التي أثّرت حول ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، والتي ما زالت محيرة ويدون إجابات وافية ومقنعة، فهناك مئات الأسئلة والتي لا جواب لها أيضاً حول سبب وتوقيت وأهداف

«قام مسؤولون أمريكيون في رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة الأمريكية «ليمان برادرز» بتحويل ما يقارب ٤٠٠ مليار دولار إلى إسرائيل قبل أن يعلن المصرف إفلاسه في منتصف أيلول الماضي حسبما جاء على لسان الكاتب التركي إبراهيم كاراغول بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٨...وأضاف كاراغول في مقال نشر في صحيفة «يني شفق»: إن مصرف «ليمان برادرز» الذي يعد رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة أعلن في ١٥ أيلول عندما أشهر إفلاسه أن أصوله بلغت ٦١٣ مليار دولار لكن تبين فيما بعد أن هذه الأرقام تعود إلى ما قبل أربعة أشهر وأن أصوله كانت ١٠٠ مليار دولار فقط.. وأشار كاراغول إلى أنه تم تحويل نحو ٤٠٠ مليار دولار إلكترونياً إلى ثلاثة مصارف إسرائيلية هي «هابوليم غروب» و«لومي غروب» و«دسكاونت بنك غروب». وذكر كاراغول أن قوانين «إسرائيل» لا تسمح بفتح تحقيقات حول تحويل هذه الأموال إلى البنوك الإسرائيلية.

فهذا يعني أن هناك احتمالاً كبيراً بأن التريلونات من الدولارات، والضائقة قد ذهبت في طريقها نحو إسرائيل، لأن لا جواب إطلاقاً للسؤال الكبير: «من ربح الأموال التي خسرتها البنوك؟ أي: أين ذهبت التريلونات من الدولارات والتي فقدتها البنوك والبورصات والأسواق المالية؟

ويذكرنا هذا بالأسئلة التي طرحت أبان أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي لم يجب عليها أحد، والتي أهمها والخاصة بإسرائيل:

«لماذا أخذ جميع اليهود العاملين في برج التجارة العالي إجازة من العمل في يوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.. فهل هي مصادفة؟...ولماذا تواجد طاقم تصوير إسرائيلي فوق أحد العمارات المجاورة لمكان التفجيرات، وكانت بحوزتهم أفلام عن الحادث، ولكن تم إطلاق سراحهم وتم تبيع ملفهم...!!!»

■ **محور من بحث مطول موقع**
«دنيا الوطن» غزّة

والحكومة(نظام التحكيم) النقدية والمالية الدولية، وكذلك بنية وحكومة المؤسسات المالية، وذلك فقط في حال انعقدت هذه القمة وفق الشروط التالية:

١- أن تشمل كل حكومات العالم
٢- أن تشمل ممثلي منظمات المجتمع ومجموعات المواطنين والحركات الاجتماعية وكل الأطراف المعنية
٣- أن تحترم سجل الاستحقاقات الدقيق لعملية مشاورات إقليمية، وخاصة بالنسبة للقطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة
٤- أن تعالج بالتفصيل كل المشكلات الأساسية وفي كل مؤسسة

٥- أن تهرن على الشفافية عبر نشر المقترحات ومشاريع الخلاصات وأن تستبق التحضير لها قبل القمة بفترة كافية

من أجل بدء التحضير لهذه القمة العالمية، ينبغي الاستفادة من أعمال مجموعة العمل الجديدة المنبثقة عن الأمم المتحدة والمكلفة بإصلاح النظام المالي العالمي، وأعمال هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وكذلك من مؤتمر الأمم المتحدة القادم حول تمويل التنمية.

لا يوجد حلٌ سحري سريع للخروج من النظام الحالي الذي شجع على عدم الاستقرار وعدم العدالة، ولا للدخول في نظام عادل ومستدام وموثوق ينفع مجمل شعوب العالم.

■ **التوقع:**

تحالف ٥٥٠ منظمة تنتمي إلى ٨٨ بلداً

شؤون عربية ودولية

◀ **«لقد فشلت السياسات التي**

انتهجتها حكومات الشمال

والبنك الدولي وصندوق النقد

الدولي في الأعوام الثلاثين

المنصرمة فشلاً ذريعاً. والآن،

يريدون تصحيح الوضع بجمع

ممثلي ٢٠ حكومة في العاصمة

الأمريكية لإقامة «توافق

واشنطن» جديد..»

فتاليس ميخا، «هيئة أفروداد»

◀ **«كل محاولة تقوم بها البلدان**

الأقوى، لفرض تفاهم لا يستند

لا إلى المشاورة الجماهيرية ولا

إلى مشاركة غالبية بلدان العالم

في عملية شاملة، ستؤدي إلى

مزيد من إضعاف ثقة الشعوب»..

روبرتو بيسيو، «سوشال ووتش»

منطقة الخليج: كبش فداء مثالي

الغربي لأنه كان أول من أعاد رسملة النظام المصريّ الأوروبي على يد الدولة، بتقديم هذا الاقتراح أثناء جولته الخليجية في مطلع شهر تشرين الثاني، في حين عزم الرئيس نيكولا ساركوزي على تزويد فرنسا بصندوق سيادي يقيم حاجزاً أمام غزو شرقي جديد، اقتصادي هذه المرة، بهدف تجنّب أن تضع الصناديق السيادة العربية أو الآسيوية يدها على «كنوز الاقتصاد الفرنسي».

تورط نيكولا ساركوزي، رئيس الاتحاد الأوروبي الحالي، تورطاً حثيثاً في التحضير لهذه القمة إلى حد طرح نفسه كرئيس مؤقت للمعسكر الغربي في أواخر عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش. غير أنّه ربما يتأثر من هيبة القادم الجديد إلى الساحة الدولية، الرئيس الأمريكي الجديد باراك حسين أوباما، أول رئيس أفريقي أمريكي في التاريخ، وذلك بتعرض حرسه المقرب في مجال التنوع الثقافيّ رشيدة داتي (وزيرة العدل) وراما باد (حقوق الإنسان) وفضيلة عمارة (الإسكان والإدماج الاجتماعي)للتهمك الإعلامي بعد فشلهن الذريع، كما أنّ الهالة الإعلامية لنيكولا ساركوزي ربما تتأثر بمؤتمر «حوار الأديان» الذي سيقام في الحادي عشر من تشرين الثاني في نيويورك، بمشاركة عبد الله الملك السعودي وشعمون بيريز الرئيس الإسرائيلي، وذلك لأول مرّة (١)

ما وراء هذه الحماية الدبلوماسية، يسجّل اجتماع مجموعة العشرين في واشنطن في حقل اللاشعور التصور الجديد للنظام العالمي مثلاً يبدو في نهاية ولاية جورج بوش المزدوجة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، الذي يتلخص في المعادلة التالية: لم يعد الفضاء الأنغلوكسوني الأبيض البروتستنتي (واسب) يمثل مركز أمريكا، ولم تعد الولايات المتحدة تمثل مركز الغرب، ولا الغرب عاد يمثل مركز العالم.

■ ■

«النفط الرخيص» إلى غير رجعة..!

في بيان ملتبس يخفي وراءه تمويه حقيقة الأزمة ويمهد لأشكال نهب أخرى في مجال «البحث والتطوير»، حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن «عصر النفط الرخيص قد يكون ولى إلى غير رجعة» رغم الانخفاض النسبي الذي عرفته مؤخراً، والذي تلا ارتفاعاً قياسياً .

وتتوقع الوكالة في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٨ أن ترتفع أسعار النفط إلى حوالي ٢٠٠ دولار للبرميل الواحد مع حلول ٢٠٣٠ . وهي ترى أن العامل الأهم في هذا الارتفاع لن يكون شح الموارد الطبيعية، بل غياب الاستثمار الرشيد في المجالات التي تستحقه أكثر(١)

ويؤكد تقرير الوكالة انه ما زال في العالم ما يكفي من النفط لتلبية الطلب على وتيرته الحالية لأربع سنوات أخرى. لكن تحول النفط سيضعف مردودها واحداً تلو الآخر، مما سيجعل الاستثمار في مجالي البحث والتطوير أمراً ضرورياً .

وتقدر الوكالة المبلغ اللازم لدعم هذه الأنشطة الضرورية لاستئناف الإنتاج بحوالي ٣٦ تريليون دولار(٢) ورغم التأكيد الذي جاء في التقرير على وفرة الموارد الطبيعية من النفط، إلا أن الوكالة تحذر بشدة من استمرار الاعتماد على الحفريات في مجال الطاقة. ■ ■

شؤون استراتيجية!!

الأرجنتين وبوليفيا والإكوادور وكوبا ونيكاراغوا. وفي حين قدمت واشنطن لكولومبيا أكثر من ٦ مليار دولار كمساعدة عسكرية، وقعت فنزويلا عقود استثمارات للنفط والغاز، وكذلك اتفاقات تجارية، مع معظم بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، واضعةً بذلك جدياً موضع التساؤل نفوذ واشنطن في هذه المناطق من العالم.

سياسات منذورة للفشل

لا يمكن حل العزلة الأمريكية في أمريكا اللاتينية، لأن بحث واشنطن عن تأسيس إمبراطورية عبر عدوانها العسكري المتواصل ـ في باقي أرجاء العالم، وبصورة خاصة في أمريكا اللاتينية ـ لا يستطيع منافسة الأرباح والثروة وفرص الاستثمار والتجارة التي تقدمها للطبقات الحاكمة في أمريكا اللاتينية الأسواق الجديدة في روسيا والشرق الأوسط وآسيا، وكذلك فنزويلا، البلد الغني، بفضل نفطها.

تظهر الاستراتيجية الإمبريالية العسكرية لواشنطن بوضوح شديد في سياستها المزدوجة: منح الأولوية لإنفاق ٧ مليار دولار كمساعدة على القمع في كولومبيا، مع التضحية بأكثر من ١٠ مليار دولار على هيئة مبادلات تجارية واستثمارات وأرباح مع أكثر البلدان النفطية ثراءً، أي فنزويلا. لقد بددت واشنطن أكثر من ٥٠٠ مليار دولار في اعتداءاتها على أفغانستان والعراق؛ ويجري تخصيص مليارات الدولارات تحضيراً للاعتداء على إيران؛ في كل سنة، يجري تبديد أكثر من ٣ مليار دولار لصالح الطغمة العسكرية الإسرائيلية؛ هذا كله، دون التوقف لحظةً واحدة عن خسارة مئات مليارات الدولارات من التجارة والاستثمارات المتبادلة مع أمريكا اللاتينية.

يمكن المظهر الأشد إثارةً لهذا التناقض التاريخي في أن النفقات العسكرية المرتبطة بآلة إمبراطورية تركّز على الجيش قد فشلت حتى في تحقيق هدفها الأدنى المتمثل في نيل سيطرة سياسية ومراكز عسكرية متقدمة وموارد استراتيجية لشن الحرب. بل على العكس، فمنافسو الولايات المتحدة في السوق المعولة ضمنوا وصولهم (ويليه تحكهم) إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية، ووقعوا اتفاقات تعاون سياسي مريحة دون أي تورط عسكري مكلف...

الصهيونية والعسكرتاريا

كان ثمن بقاء آلة الإمبراطورية تحت الرعاية الصهيونية العسكرية باهظاً بالنسبة للاقتصاد الأمريكي: انخفضت القدرة على المناقسة، وأصبح التضخم يقضم مستوى المعيشة، العمل بأجر مستقر ولائق في سبيله إلى الاختفاء، البطالة والتسريح يزدadan كالسهم، النظام المالي منفصل تماماً عن الاقتصاد الحقيقي وهو في سبيله للانهيار، الحجز على البيوت يبلغ مستويات كارثية ودافعو الضرائب يستنزفون تماماً لتسديد دين المضاربين بضمانة القروض العقارية الذي بلغ مليار دولار. الارتباك السياسي عام وشامل. في وسط أزمة عالمية المدى، وسعت دولة بوليسية سيطرتها: جرى اعتقال آلاف العمال المهاجرين، شرعيين وغير شرعيين، في ورشاتهم ومصانعهم واحتجازهم في معسكرات، بعيداً عن أبنائهم. تتعرض اتحادات إسلامية وعربية لملاحقات عنيفة، كما تلاحق قضائياً بموجب شهادة مخبرين مأجورين، من بينهم «شهود» إسرائيليون مخفيون وفق الأصول.

تمارس الشرطة الفدرالية (في كل أرجاء الولايات المتحد) والشرطة المحلية (الخاصة بكل ولاية) «الاحتجاز الوقائي» لمناضلين وصحافيين، وتوقفان المحتجين وتدمران بصورة منهجية كاميرات الفيديو وكاميرات التصوير والأفلام التي ينجزها مواطنون يحاولون تسجيل ضرب أولئك المحتجين. إن الإمبريالية العسكرية المهزومة تأتي ببطء لكن بصورة أكيدة بدولة بوليسية دموية ـ يدعمها الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء ـ بهدف محاولة مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تهدد الأسس السياسية والاجتماعية لإمبراطورية هشة.

خلاصة

لم تؤدّ الأزمات المترابكة والهزائم العسكرية المتعددة إلى أية إعادة اعتبار لالتزامات الولايات المتحدة عالمياً، سواء الاقتصادية منها أم العسكرية. عوضاً عن ذلك، نشهد تجديراً لليمين الأمريكي الذي يسعى إلى مفاقمة المواجهات مع الصين وروسيا وإيران. وتسحب الولايات المتحدة خلفها الأنظمة التابعة لها في أوروبا الشرقية والقوقاز ودول البلطيق، بهدف معاكسة تأكيد أوروبا الغربية على السيطرة «الاقتصادية» لآلة الإمبراطورية الخاصة بها.

■ ■



شديدة من السندات التي تمتلكها في الخزينة الأمريكية والبالغة ٢٠٠ مليار دولار، ما سيضعف الدولار ويحدث بذلك تبديداً عالمياً لهذه العملة. في جورجيا كما في أماكن أخرى، تولي آلة الإمبراطورية الاقتصادية الأمريكية الأولوية لسرققاتها الفاشلة سلفاً للأراضي في بلد تابع من الفئة الثالثة، على حسب العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية المثمرة مع قوة رئيسية عالمياً في مجال الطاقة. هي أيضاً معاون حاسم في عملياتها الجارية في الشرق الأوسط. وفي حين تنفتت علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية مع روسيا بسبب سياستها العسكرية العدوانية في حصار موسكو ـ مع إقامة القواعد العسكرية في الجمهورية التشيكية وبولونيا وجورجيا وبلغاريا ورومانيا ـ يتمتع بناء الإمبراطورية الأوروبية الغربية عن إطلاق تهديدات عسكرية، مكثفين ببلاغة ذكورية وبد الحوار» بغية تعزيز علاقاتهم الاستراتيجية مع روسيا في مجال الطاقة.

العالم العربي

أدى دعم الولايات المتحدة غير المشروط للعُدوان العسكري الإسرائيلي في لبنان وفلسطين وسورية، وكذلك الدعم الأمريكي المقدم لتابعين عرب ضعفاء وخرقاء إلى هبوط سريع للنفوذ الأمريكي. ففي لبنان، ومنذ فشل الغزو الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦، أصبح حزب الله يحكم عملياً الجزء الجنوبي من البلاد. كما يتمتع بحق النقض ضد الحكومة اللبنانية، ما يعني أنه قادرٌ على الإطاحة بالحكومة اللبنانية الحالية التابعة للأمريكيين. وفي غزة، فشلت المحاولات الأمريكية والإسرائيلية للاستيلاء على السلطة وطرد حماس، عبر حليفهما عباس وألوعبتهما دحلان، ولم تبلغ غايتها، في حين عززت حماس سلطتها. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خاضعة تماماً لدولة إسرائيل، المتحكمة بالكونغرس وبخيار المرشحين للرئاسة وبوسائل الإعلام الجماهيرية و«مراكز أبحاث»، البروباغندا الرئيسية. لقد برهن الصهاينة على سلطتهم بإملاء ما يمكن وما لا يمكن، حتى لو لم يتعد ذلك التحدث في التوافق الوطني للحزب الديمقراطي، الذي مارس ـ وتلك هي القشة التي قصمت ظهر البعير ـ منعا غير مسبوق تجاه الرئيس جيمي كارتر بسبب انتقاداته الإنسانية ضد السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. وأدى الاغصاب الصهيوني ـ الإسرائيلي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى خسارة استثمارات وأسواق وأرباح محتملة وشراكات استراتيجية لمجمل الصناعات متعددة القومية في مجال النفط والغاز.

العالم الغربي

في أواخر العام ٢٠٠١، تحدث واشنطن الرئيس الفنزويلي شافيز وهددته بإجراءات انتقامية بسبب رفضه الانصياع لحرب بوش على «الإرهاب». حينذاك، قال شافيز لمثل خاص للولايات المتحدة (غروسمان) ما يلي: «لن نحارب الإرهاب بالإرهاب»، بعد أقل من ستة أشهر، في نيسان ٢٠٠٣، دعمت واشنطن انقلاباً عسكرياً مدوياً ضد شافيز، كما دعمت بين كانون الأول ٢٠٠٢ وشباط ٢٠٠٣ إضراباً اقتصادياً (أخفق تماماً) قام به أرباب عمل فنزويليون. لقد دمر فشل الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجيش وزبائن واشنطن في الطبقة الحاكمة الفنزويلية، وساهم في مزيد من تجذير حكومة شافيز. نتيجةً لذلك، أُمع زعيم فنزويلا النفط والغاز، وطور علاقات استراتيجية مع بلدان منافسة، لا بل معارضة تماماً للإمبراطورية الأمريكية مثل كوبا وإيران والصين وروسيا. وفي أمريكا اللاتينية، عقدت فنزويلا اتفاقات اقتصادية استراتيجية مع

جداً في مجال البنى التحتية). في حين كانت الولايات المتحدة تدعم رجال عصابات انفصاليين في السودان، وتمول نظام مبارك الفاسد في مصر، بمبلغ سنوي يفوق مليار دولار. لم يقتصر الأمر على تخلي الإمبراطورية الأمريكية عن المكان، في المجال الاقتصادي، لمنافسيها العالميين، بل تكبدت أيضاً خسارةً عسكريّةً دبلوماسيةً هائلة في الصومال وأضعفت إلى حد خطير تابعها الإثيوبي، سياسياً ومالياً.

آسيا

في جنوب آسيا، اضطر الدكتاتور الباكستاني مشرف، الحاكم الاستراتيجي الألعوبة في يد الولايات المتحدة، للاستقالة، ولم يكن التحالف الانتخابي قادراً على أن يكون على مستوى الدعم العسكري والدبلوماسي والاستخباراتي الذي كان يؤمّنه مشرفٌ للحرب الأمريكية على أفغانستان بسبب ضعفه وانقسامه. الحدود الباكستانية الأفغانية هي نظرياً أرضٌ مفتوحة للهجمات العابرة للحدود وللتجنيد ولتزويد المنظمات المقاومة الأفغانية بالسلاح. لم تؤدّ خسارة الإمبراطورية الأمريكية لمشرفٍ إلا إلى مزيد من تخريب جهود الولايات المتحدة الهادفة لفرض مركزها المتقدم في أفغانستان.

بوساطة الهجمات البرية والجوية المتواترة ضد المناطق الباكستانية على حدود أفغانستان، كرر التحالف الأمريكي الأطلسي وعمّق المعارضة المدنية السياسية وجعلها جماهيرية، وكذلك المقاومة المسلحة، وذلك في مجمل أرجاء البلاد. اعترف جنرالات وضباط رفيعو المستوى من حلف الناتو بأن ما يدعى «الطالبان» قد أعادوا تنظيم أنفسهم، وبأنهم أصبحوا يسيطرون على معظم دروب الوصول إلى المدن الكبيرة، ويعملون ضمن العاصمة كابول وحولها. وقد أثارت عمليات قصف وضربات متكررة بالصواريخ الأمريكية معارضة شبه إجماعية للحاكم الرخيص كارزاي. ولا تؤدي التزامات مرشحي الرئاسة الأمريكيين بتعزيز قوات الاحتلال في أفغانستان تعزيزاً قوياً ما إن يمسك الفائز بأعنة السلطة، إلا إلى إطالة أمد الحرب وتعميق ضعف الإمبراطوريات الاقتصادية، وكذلك أسسها الداخلية.

القوقاز

لقد أدت محاولة واشنطن ليسط دائرة نفوذها إلى القوقاز بفضل اختلاس للأراضي يقوم به تابعها الجورجي التسلسلي، الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي، إلى هزيمة عميقة للتطلعات الإقليمية لهذا المرزبان الإقليمي. يمثل الانفصال السياسي والانسجام بين أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وبين روسيا نهاية توسع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي غير المحدود في هذه المنطقة من العالم. وكذلك تراجعاً معتبراً من هذه المنطقة المتنازع عليها. لقد أدت نزعة المغامرة لدى ساكاشفيلي وتدمير الاقتصاد الجورجي الناتج عنها إلى فوضى داخلية معمرة (في جورجيا).

بل هنالك ما هو أسوأ، إذ تدعو جورجيا والولايات المتحدة وعملاؤها الأوروبيون الشرقيون إلى فرض عقوبات على روسيا، مهددين بتخريب أنابيب النفط الاستراتيجية التي تغذي أوروبا الغربية بالطاقة، وبوضع حد لمشاركة موسكو في سياسة الولايات المتحدة العسكرية في أفغانستان وإيران والشرق الأوسط. إذا واصلت واشنطن تصعيد تهديداتها العسكرية والاقتصادية ضد روسيا، فربما تقدم هذه الأخيرة لإيران وسورية وأعداء آخرين للولايات المتحدة صواريخ قوية مضادة للطائرات فائقة الحداثة ومتوسطة المدى. وهنالك ما لا يقل خطورة: ربما تتخلص روسيا بسرعة

الإمبراطورية الأمريكية.. الجري وراء الهزيمة بالسرعة القصوى!!

◀ جيمس بتراس (فايننشال تايمز) - ترجمة قاسيون

تعاني سياسة الولايات المتحدة الإمبراطورية من هزائم عسكرية ودبلوماسية واسعة المدى..

بدعم من الكونغرس الأمريكي الذي يسيطر عليه الحزب الديمقراطي، أدت متابعة البيت الأبيض الذي يسيطر عليه الحزب الجمهوري لمقاربة عسكرية لآلة الإمبراطورية إلى تساؤل المدى العالمي للنفوذ الأمريكي، وإلى إعادة اصطفاف أنظمة - عملاء قدامى إلى جانب خصوم الإمبراطورية (الأمريكية)، ونشوء قوى مهيمنة منافسة وخسارة المصادر الحيوية من المواد الأولية الاستراتيجية. غير أن الهزائم والخسائر لم تطفئ إطلاقاً حماس المخططين الاستراتيجيين، ولم تضع حداً لجموح إنشاء إمبراطورية.

إذا كانت المقاومتان العراقية والأفغانية قد فرضتا كلفةً بمليارات الدولارات على الخزينة الأمريكية سنوياً، وثبتتا أرضاً أكثر من مليوني عسكري أمريكي يجولون بين هذه الأصقاع منذ ست سنوات، فالمستفيدون من ذلك على الصعيد الاقتصادي هم في غالبيتهم إمبرياليون ونخبويون... هناك تفاوتات اقتصادية صارخة تتطور بسرعة هائلة، تملئها طبقات حاكمة تروجٌ لنسخها «الوطنية» الخاصة من الاستراتيجيات النيوليبرالية على أساس حرية الأسواق واستراتيجيات تزيد الأرباح إلى الحد الأقصى، عبر الاستغلال الاقتصادي للعمل واستخراج الموارد الطبيعية حتى استنزافها ونهب البيئة. طالما أن الحركات الجماهيرية والمتخفين ومناضلي الغرب لا يتخلون عن سلبيتهم وولأنهم الأعمى لأكبر الأحزاب السياسية المتواجدة، فستبقى هزيمة النزعة العسكرية الأمريكية عبئاً مكلفاً، تتكبده جماهير العالم الثالث في حين تتدفق الأرباح نحو الإمبرياليين الاقتصاديين الجدد وأصحاب المليارات الجدد الأخذين بالتوسع.

جغرافيا هزائم الإمبراطورية العراق وأفغانستان
مرةً أخرى، أظهر صعود آلة الإمبراطورية ذات الاتجاه العسكري في الولايات المتحدة عجزها المطلق عن فرض نظام إمبراطوري جديد. بعد ستة أعوام ونصف العام من الحرب والاحتلال في العراق، تكبدت الولايات المتحدة خسائر عسكرية مريعة وخسائر اقتصادية تتجاوز نصف مليار دولار دون أن تتمكن مع ذلك من ضمان أي ربح، لا على المستوى السياسي ولا على المستوى العسكري ولا بابتدال في مجال الموارد الطبيعية. أدت الخسائر التي نتجت عن الحرب إلى معارضة داخلية للتدخل العسكري الأمريكي يخرب باستمرار قدرة الإمبراطورية العسكرية الحالية والمستقبلية. ولا يتوقف الأمر عند الرئيس الرخيص الذي عينته الولايات المتحدة على رأس السلطة في العراق، الذي لم يتجرأ على فرض تاريخ حاسم لانسحاب الولايات المتحدة. أما عميل الولايات المتحدة الآخر في أفغانستان، الرئيس كارزاي، فقد طالب بحقّ متزايد في الاطلاع على العمليات العسكرية الأمريكية التي قتلت عشرات من غير المقاتلين والمدنيين، وعمّقت بذلك ووسعت دعم السكان الأفغان للمقاومة الوطنية، التي أصبحت تعمل في كل أرجاء أفغانستان.

طيلة السنوات الست التالية لغزو الولايات المتحدة للعراق، لم تتجع شركات النفط الأمريكية في الحصول على أية صفقة نفطية جديرة بالذكر، فعبّر الانتحاق بالأجندة الإسرائيلية/ الصهيونية الأمريكية في الحروب المتتالية والعقوبات ضد بلدان نفطية إسلامية غنية، خسرت واشنطن النفاذ إلى الأرباح الناتجة عنها والتحكم بهذه الأرباح، لصالح منافسين اقتصاديين عالميين، في منطقة استراتيجية للغاية.

إفريقيا

في الصومال، اختارت واشنطن التدخل العسكري عبر نظام ميليس زيناوي الإثيوبي الدكتاتوري الكومبارس بهدف دعم نظام عبد الله يوسف الألعوبة والموالي لأمريكا. بعد نحو عامين، لم تعد إثيوبيا والنظام الألعوبة يسيطران إلا بصعوبة بالغة على رقعتين من منازل العاصمة مقاديشو، في حين أصبحت بقية البلاد في يد المقاومة الصومالية. وفق صحيفة فايننشال تايمز، فقد «عبّر النظام الإثيوبي عن رغبته في إنقاص، لا بل توقيف، انخراطه العسكري في الصومال». لقد هزم تابع الولايات المتحدة عسكرياً بقدر ما هزم سياسياً، وفشلت الولايات المتحدة في تأمين دعم من الاتحاد الإفريقي لاحتلالها بالتفويض. في مجمل إفريقيا، حققت الصين والاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا، وكذلك (بقدر أقل) الهند والبرازيل، اختراقات كبيرة نحو يقين الحصول على مشاريع مشتركة في مجال النفط والمواد الأولية وأسواق التصدير والاستثمارات الواسعة المدى (وذات الأجل الطويل

البيت الأبيض والأعضاء الحاليون في الكونغرس ما يزالون متشددين في المواقف العسكرية، ويكررون أسلوباً عدوانياً في السياسة وتبعيةً متزايدةً لما وراء البحار، وكذلك موقفاً حربياً يهدف إلى إلهاء الشعب الأمريكي عن تدهور شروط حياته. وفي حين أن الكلفة الاقتصادية والسياسية للإبقاء على الإمبراطورية لا تني ترتفع بينما تكرس الحكومة الفيدرالية مئات المليارات الدولارات لقطاع ماليّ تآكل بفعل الأزمات، وتجري اقتطاعات بعشرات مليارات الدولارات من الضرائب على فوائد الشركات بهدف محاولة تجنب الإفلاسات والانهيار، فإن العالمين بأجرهم الذين يتحملون مجمل العبء الاقتصادي على شكل انخفاض مستوى المعيشة، كما يعاني اثنا عشر مليون عامل مهاجر من قمع وحشي تمارسه الدولة.

القوى المستفيدة من الحرب

حالات الفشل في ما وراء البحار، والأزمات في الداخل، لم تؤدّ إلى ظهور أي بديل قديمي، فقد ترافقت الهزائم وانحسار آلة الإمبراطورية الأمريكية الخاضعة للقبضة العسكرية مع تراجع الحركات المناهضة للحرب في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وكذلك مع انحسار مخيف للأحزاب والأنظمة السياسية المعارضة للإمبريالية الأمريكية في عواصم كل البلدان الرأسمالية المتقدمة. بعبارات أخرى، لم تنتج الخسائر التي تعاني منها الإمبراطورية الأمريكية من اليسار الغربي، ولم تنتج بالتالي أي «ريح للسلام»، ولا حتى تحسناً في شروط المعيشة بالنسبة للطبقات الكادحة أو الفلاحين.

لقد أفادت نخبة ضئيلة من الطبقات الحاكمة لدول جديدة، إضافةً كبيرة من التوسع الأمريكي ما وراء البحار، وهذه النخب لا تمثل أكثر من خمس السكان. أدى الانحسار النسبي للإمبراطورية العسكرية الأمريكية وصعود قوى إمبريالية اقتصادية جديدة إلى إعادة توزيع الثروة وحصص السوق بين البلدان، لكن ليس بين الطبقات، بل داخل القوى الصاعدة. إذا كان المضاربون العسكريون ـ الصهاينة ـ الماليون هم الذي يديرون الإمبراطورية الأمريكية، فالصناعيون من أصحاب المليارات الجدد ومضاربو العقارات ومصدرو المواد الأولية الغذائية ـ المدنية هم الذين يديرون الإمبراطوريات الاقتصادية الجديدة الناشئة.

إن القوى السياسية التي تقوم حالياً بزعزعة الإمبراطورية الأمريكية العسكرية المركزية ليست القوى نفسها المستفيدة من الحرب.

■ ترافقت هزائم آلة الإمبراطورية الأمريكية الخاضعة للقبضة العسكرية مع تراجع الحركات السياسية - الاجتماعية المناهضة للحرب والاستغلال، فلم تنتج تحسناً في شروط المعيشة بالنسبة للطبقات الكادحة..

■ ستبقى هزيمة النزعة العسكرية الأمريكية عبئاً مكلفاً تتكبده جماهير العالم الثالث في حين تتدفق الأرباح نحو الإمبرياليين الاقتصاديين الجدد وأصحاب المليارات الأخذين بالتوسع.



أو خطياً المغادرة؟ ثم راحت تنشر تهديدات في الصحف بأنها ستقاضي كل من يستخدم اسم «تياترو» مع أن أحدا لم يفعل!! ثم غيرت تصريحاتها بعد أسبوع لتزعم بأنها هي التي تركت المكان (لأن مسيرته؟) ولم أفهم كيف يمكن لمهرجان شعري أن يشكل انحرافاً ؟

أخيراً

أنا الآن أعمل على برنامجي الثقافي كمديرة لدار الفنون، وأمل من السيدة مي اسكاف أن تتابع نهضتها المسرحية مع «تياترو» بدلاً من تخصيص كامل وقتها لشتمي واتهامي في مقاهي دمشق والإنترنت.فمشكلتها مع اتحاد شبيبة الثورة التي كانت تعمل معه، وأنا لست حزينة سوى على أولئك الطلاب الذين أضاعوا أربع سنوات من عمرهم في «تياترو» ولم يحصلوا على شهادات أو يصبحوا ممثلين مسرحيين..

❖ **مديرة دار الفنون**

ركن الوراقين

العراق تحت الاحتلال

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب: «العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى» ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي. ومما جاء على غلافه: «أضحى الوضع في العراق كارثة، بكل ما تحمله هذه الكلمة من أبعاد ودلالات»، والدروس المستنبطة من ذلك حزمة الحقائق التي لا يمكن إغفالها، وفي المقدمة من ذلك أن المشروع الاستعماري، أي مشروع، وفي كل زمان ومكان محكوم بنهاية واحدة، فلم يشهد التاريخ أن حقق الاستعمار، مهما كانت صيغه وأشكاله نجاحاً دائماً، بل إن نهايته، وإن تباينت أشكالها وتفاوتت موافقتها، محكومة بالزوال، ولا يبقى إلا حقيقة واحدة ثابتة، هي قدرة الشعوب على تجديد تاريخها بفواصل زمنية محكومة بالتضحيات الكبيرة وموسومة بالانتصار والظفر الحاسم». كتبت هذه الدراسات بأقلام أجنبية، وعربية ومنها عراقية، وهي شهادات توثق قدرة الأمة العربية على المقاومة والمجاهة، وتؤكد حتمية انتصار شعب العراق والأمة العربية إزاء كل محاولات الاحتواء والمصادرة والهيمنة.

المرئي واللامرئي

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «المرئي واللامرئي» تأليف موريس مرلو-بونتي، ترجمة وتقديم د. عبد العزيز العيادي، ومراجعة د. ناجي العولتي. لقد أراد مرلو- بونتي من هذا الكتاب توجيه القارئ إلى مجال لم تسمح له عادات تفكيره بدخوله. أراد إقناع القارئ بأن المفاهيم الأساسية في الفلسفة الحديثة «مثل التمييز بين الذات والموضوع، أو بين الجوهر والحدث، أو بين الوجود والعدم ومثل الوعي والصورة والشيء»، هي مفاهيم كثيرة الاستعمال ولكنها تتطلب تجديد الجهد في تأويل العالم، وليس لها أن تدعي نبلاً خاصاً عندما نواجه تجاربنا، بحثاً فيها عن المعنى.

لقد أصبح من الضرورة إعادة النظر في ما يبدو مسلماً به، وهو ما لا يتحقق من دون انطلاق جديد للتفكير الفلسفي ومن دون مسارات جديدة يرسمها . الفيلسوف الفرنسي موريس مرلو- بونتي (١٩٠٨-١٩٦١) تأثر بفنومينولوجيا هوسرل وبالنظرية الفشتالتية التي وجهت اهتمامه نحو البحث في دور المحسوس والجسد في التجربة الإنسانية بوجه عام وفي المعرفة بوجه خاص.

■ ■

«تياترو».. وجهة نظر أخرى

هذه الفرق ووقعت عقوداً معها لتقديم سلسلة عروض أسبوعية، وأمنت لهم «سيونسر» من الشركات الخاصة والتلفزيون ومحافظة دمشق والمؤسسة العربية للإعلان.. وقد نجحت هذه الحفلات واستقطبت عدداً كبيراً من الجمهور إلى المكان ونالت رضى النقاد ..

النهاية غير السعيدة

بعد مجيئي انتعش «تياترو» مالياً وإعلامياً بعدما دعمته بحملة إعلانات طرقيه وفي الصحف ومواقع الأنترنت وعملت على سقف المكان وإضافة التجهيزات والخدمات إليه من ريع الحفلات وكان مديحها لي بحجم الواردات التي كان جلها يذهب لاستكمال تجهيز الدار والديون المتراكمة بسبب دروس التمثيل، حتى أنها أقنعتني في بداية عام ٢٠٠٨ م بالموافقة على طلب إدارة دار الفنون بتوقيع عقد خبرة لتشيط واستثمار كامل المكان.

لكن سوء الإدارة المالية وإصرار مي على الاستعانة بأحد طلابها كأمين للصندوق وعدم موافقتها على توظيف مختصين بدلا من الطلاب الذين يعملون في الدار مقابل تسجيلهم في الدروس مجانا كان يرهق عملي ويعرقل جهودي، ولما طلبت منها صرف أمين الصندوق بعد تجاوزات وأخطاء عديدة رفضت بشدة؟

التفاصيل طويلة غير أن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت نجاح مهرجان «شاعرات عريبات» الذي اقترحته الشاعرة السورية هالا محمد وحضّرنا له طوال شهرين كانت مواقف مي تجاهه سلبية ومعركة فأطلقنا المهرجان باسم دار الفنون ونجح بشكل لافت حيث نشرت الصحافة السورية واللبنانية والعربية عشر مقالات تشيد بهذه التجربة الجديدة في استقبال الشعر ونشره وترويجه.

أما الأمر الذي وسع الخلاف بيننا أثناء تحضيرنا للمهرجان فهو إقدامها على شتمي أمام الطلاب والفنانين الذين كانوا يعدون المسرح قبل إطلاق المهرجان بسبب موقعي من سوء الإدارة المالية التي أصرت على الدفاع عنها. وكان ردي عليها بالقول: أنا سحبت يدي من «تياترو»..ولتخلصي شووك بيدك.. لقد انتهت الكذبة ..

◀ **رحاب ناصر**

نشرت «قاسيون» منذ عديدين مقالاً للفنانة مي اسكاف حول قضية مسرح «تياترو»، وقد وردنا ردّ عليه من السيدة رحاب ناصر، وإننا إذ ننشر هذا الرد، فانطلاقاً من الأسس المهنية التي تحكم عملنا، لكننا في الحالين لسنا طرفاً في الشكّل الشخصي الذي لبسته هذه القضية.. فانحيازنا أولاً وأخيراً لكل ما يخدم الثقافة الوطنية، والمشروع الثقافي الوطني التحرري الذي ما يزال غائباً ..

• **المحرّر الثقافي**

مجلس إدارة دار الشبيبة، وتم تخصيص نصف مليون ليرة من ميزانية الشبيبة لأعمال التجهيز والترميم.

بعدا ما استتب الأمر لمي اختلفت مع الفنان يوسف مقبل ومنعته من تقديم مسرحية «تشيلو» في «تياترو» بدعوى رداة النص (الذي حصل على جوائز مسرحية فيما بعد).. بعد يوسف اتفقت مع الممثلة المسرحية ناندا محمد لتدريس كورس طلاب ثم اختلفت معها .. بعد ناندا اتفقت مي مع الممثلة زينة ظروف لتدريس طلاب «تياترو» (١٥ طالباً) ثم اختلفت معها بعد بضعة أشهر لتتفق مع الممثل والأستاذ في المعهد المسرحي جلال الطويل، ثم حدث الأمر ذاته الذي حدث مع الآخرين وأوقفت مي الدورة و.. القائمة، قائمة المختلف معهم، طويلة لأسباب ليس من الصعب فهمها حيث راح تياترو يعرج خاسراً؟!

كيف وقعت في المصيدة؟

في أوائل صيف العام ٢٠٠٧ طلبت مي مني مشاركتها في المشروع مناصفة مقابل دعمه وتنشيطه وترويجه وعندما أبديت حذري وتخوف في قالت: أنت صديقتي وتفهميني أكثر من الآخرين وسنوثق شراكتنا بعقد مكتوب..في ذلك الوقت كنت قد انتهيت من مشاركتي في التنظيم والإشراف على الفرق الفنية في مهرجان «سورية شباب» التي تجول في المحافظات السورية، وأمام إعجابي بالمواهب الفنية الشابة التي تطمح إلى تقديم موسيقى سورية جديدة فكرت بتقديم عروضهم في أحد نوادي العاصمة وتأمين رعاية مالية وإعلامية لهم فاقترحت علي «صديقتي» مي أن أقدم عروضهم في «تياترو».. وهكذا اتفقت مع

بعد مرور نصف شهر على حملة الاتهامات والشتائم والأكاذيب اليومية التي تطلقها بحقي الممثلة السورية مي اسكاف في الصحف والمجلات وعلى شبكة الانترنت، سأخرج عن صمتي الذي طال بسبب رغبة والدة مي وأصدقائنا المشتركين بعدم الرد عليها، لأن كذبة «تياترو» قد تجاوزت الحد المسموح به فنياً وإعلامياً ..

كيف بدأت الحكاية

في عام ٢٠٠٤. التقت الممثلة اسكاف مع الفنان لاوند هاجو مدير فرقة «رماد» للرقص التعبيري واتفقا على تقديم دروس خصوصية في الرقص والتمثيل واستؤجر قبو في منطقة «الشهيندر» لهذه الغاية وسمياه «تياترو»، وقد تم تسجيل ١٢٨ طالباً وطالبة في صف الرقص.. ثم وفي أقل من سنة نشأ خلاف بينهما فانسحب لاوند بهدوء وتسرب طلابه معه.. فاستنجدت مي بالمخرج والممثل بسام داوود وقبل بسام بالمشاركة ثم اختلفت معه بعد بضعة أشهر لتخرجه من تياترو مصحوباً بحملة شعواء.. ثم اختلفت بعدها مع صاحب المكان فأنهى عقدها معه قبل نهاية عام ٢٠٠٦.

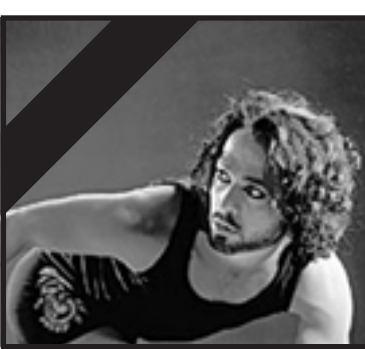
المرحلة الثانية بدأت مع الممثل المسرحي يوسف مقبل الذي استنجدت به مي لكي يؤمن لها مكاناً في أحد مقار اتحاد شبيبة الثورة بدمشق فأخذها الفنان مقبل إلى منظمة اتحاد شبيبة الثورة حيث التقت مديرة المكتب الفني السيدة عبير الشمالي التي أمنت لها توقيع «عقد عمل» مع دار الشبيبة للفنون بتاريخ ٢٠٠٧/١/٩ أعطيت الممثلة اسكاف بموجبه حق العمل واستغلال «قاعتين وغرفة مكتب» في مقرها الكائن بحي القنوات مقابل نسبة ٥٠ ٪ من صا في الواردات وسجلت مي عضواً في

«ذئب متربص»:

القصيدة السينمائية

والصورة السينمائية في جدارية واحدة». من القصائد ـ الصور التي تتحرك وتتفاعل تخلط المرئي باللا مرئي، والمجرد بالمحسوس، في لعبة مشهدية يخرجها صاحب «شيرين» و«عشرة»، نقتطف:

- في غيابك أتحدث إليك في حضورك أتحدث إلى نفسي.
- في النهاية لم تعترف نقابة العمال بعمل العنكبوت.
- آخر عداء في الماراثون ي تلفت خلفه.
- الحياة تهمة جائزة ضدّ الفقراء.
- أبيع شيئاً لا يشتري أشتري شيئاً



على عدد كبير من المسارح في سورية ومختلف أرجاء العالم، وتم تكريمه في اليابان عدة مرات، وقد صمم عدداً كبيراً من الرقصات للمعهد العالي للفنون المسرحية والمسرح القومي.

• **«قاسيون» إذ تتقدم بأحر التعازي لأسرة الفقيد ومحبيه، تطالب بالإسراع في التحقيقات لكشف ومحكمة مرتكبي الجريمة.**

■ ■

وداعاً لاوند هاجو

تلقت أسرة تحرير قاسيون بكل الأسى خبر وفاة الفنان السوري لاوند هاجو، واحتراق منزله الواقع في ضاحية قدسيا .

يذكر أن الفنان لاوند هاجو هو واحد من أشهر راقصي ومصممي «الكريوغراف» القلائل في سورية والوطن العربي. أسس الراحل فرقة رماد للمسرح الراقص التي قدمت عروضها

في عاصمة الثقافة العربية،

صناعة المهرجانات بدلاً من صناعة السينما!!

◀ عبد العزيز الصالح

يبدو أن تطوير مهرجان دمشق السينمائي وجعله مهرجاناً دولياً قد أصبح هاجساً لدى القائمين على مؤسسة السينما، حيث حملت النشرة اليومية للمهرجان في عددها الأول عنوان: «...وعاصمة للسينما أيضاً»، وهذا المانشيت يجسد رغبة المؤسسة في وضع اسم سورية على الخارطة السينمائية العالمية عبر المهرجان، لا عبر الإنتاج السينمائي الفعلي. فأصبح تنظيم المهرجانات المتتالية على ما يبدو بديلاً عن وضع خطط للنهوض بالحالة السينمائية السورية، وتقديم الدعم لنشوء صناعة سينما محلية.

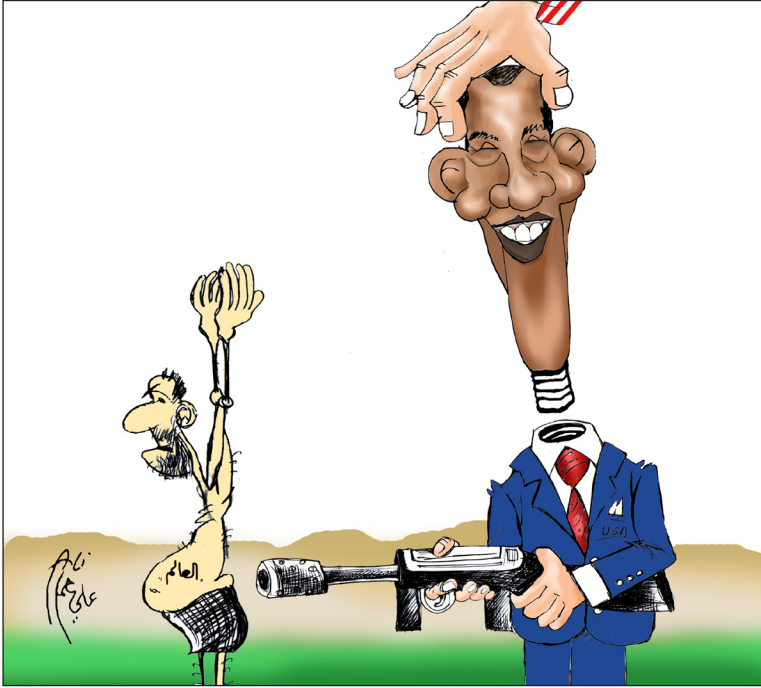
لن نناقش هنا طويلاً حول أهمية وجود مهرجان سينمائي دولي في بلد لا يحوي إنتاجاً سينمائياً حقيقياً، فهذا الموضوع قد نوقش كثيراً، وإنما سنحاول أن نجيب على السؤال التالي: هل نجح القائمون على شؤوننا الثقافية بصناعة المهرجانات السينمائية الدولية بعد أن فشلوا فشلاً ذريعاً في صناعة السينما؟

أكبر دورة في تاريخ المهرجان!!

شهدت الدورة الحالية للمهرجان على المستوى التنظيمي تطوراً ملموساً، حيث جهد منظموها لتلبية كل الشروط التي يفرضها اتحاد المنتجين الدوليين لاعتبار المهرجان أحد المهرجانات السينمائية الدولية المعترف بها عالمياً، وهكذا رصدت للمهرجان ميزانية كبيرة نسبياً، بلغت ما يقارب المليون دولار، وتم إمداد صالات العرض بما أمكن توفيره من أدوات العرض السينمائي الحديثة، ووفرت لضيوف المهرجان استضافة لائقة في أرقى فنادق المدينة.

ولكن كل هذه الإجراءات لم تق جمهور المهرجان من المشاكل المعتادة التي ألفها في المهرجانات الماضية، فلا تحسن مستوى التنظيم

كاريكاتور



قاسيون 2009

تعلن قاسيون عن بدء

حملة الاشتراكات لعام 2009

قيمة الاشتراك السنوي (400) ل.س



يتم الاشتراك عبر الموزعين

قاسيون معكم... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»

التجربة السينمائية المحدودة، وهكذا تجاوزت أسماء كل من الممثلة الإيطالية كلاوديا كاردينالي ومواطنها الممثل فرانكو نירו والممثل الأمريكي ريتشارد هاريسون والمخرج التشيكي يان سفيراك مع أسماء كل من سلاف فواخرجي وأيمن زيدان والمخرج التلفزيوني هيثم حقي!!! هذا فضلاً عن تكريم المغني اللبناني وليد توفيق الذي لا نعلم على أي أساس تم تقييم إسهاماته في تاريخ السينما العربية!!

ووسط ضجة هذه التكريمات تساءل الكثيرون عن سبب تغليب أسماء عدد مهم من السينمائيين السوريين الحقيقيين الذين لم توجه لهم مجرد دعوة لحضور حفل افتتاح المهرجان.

المسابقة الرسمية وجوائزها

على الرغم من أن برنامج المسابقة الرسمية للأفلام قد حوى أعمالاً مهمة لسينمائيين كبار

كالأخوين دارين من بلجيكا، ومجيد مجيدي من إيران، ويان سفيراك من التشيك، فإن تصريحات المخرج الفرنسي إيف بواسيه رئيس لجنة تحكيم الأفلام الطويلة جاءت متوافقة مع آراء العديد من حضور المهرجان، حيث قال بواسيه: «برأيي وبرأي لجنة التحكيم أن مستوى الأفلام كان متوسطاً فلم نجد بينها تلك التحفة الفنية... ينبغي أن يكون هناك اختيار أقدس للأفلام... فليكن عدد الأفلام أقل لكن لتكون سويتها عالية».

إن هذه التصريحات لا تحتاج إلى تعليق، ويمكنها أن تفسر لنا نتائج المسابقة التي لم تعجب الكثيرين، حيث فاز الفيلم التشيكي «القوارير المستعدة» بالجائزة الأولى للمهرجان رغم أنه لم يحظ بالكثير من الشعبية والاهتمام الجماهيري.

سينما دون رقابة

لعل من أهم النقاط الإيجابية التي حوaha

«أغنية العصفور الدوري» لمجيد مجيدي

قابلوا الفقر بابتسامة

◀ منار ديب

في الماء الملوّث للخران، فيما ينشغل ابنه الصغير حسين ورفاقه بتنظيف خزان المياه القديم ليربوا فيه الأسماك الذهبية ويتاجروا بها، هذا العمل الذي يتعامل معه الأب بالغضب مرجعاً أفعال ابنه إلى الشقاوة لا إلى النضج المبكر، أو الطبيعة غير الملوّثة للأطفال، الفطرة، بلغة مجيدي. فالطفل حتى لو اتخذت أفعاله طابع اللعب إلا أنه مهتم بمساعدة أهله، وحين يرى كريم ابنه حسين يبيع الزهور على الطريق يضربه ويقول له أنه لا يقصر معهم في شيء. في طهران يعمل كريم بالمصادفة سائق دراجة نارية بالأجرة ينقل الركاب والبضائع، ويظهر أن هذه المهنة سائدة في إيران رغم غرابتها. فيما يجمع الأغراض المستعملة التي ستشكل جبلاً من الكراكيب قرب سور البيت الذي سيقع عليه مسبباً له كسوراً فظيعة، لكن الطفل حسين وأطفال القرية سيعملون في نقل الخضروات ونباتات الزينة على شاحنة أحد الجيران، كما سنشهد حالة من التكافل الاجتماعي بين السكان. يشتري الأطفال الأسماك الذهبية، لكن البرميل التي يحتويها يثقب ولا ينجح الأطفال في إنقاذها وذلك عبر مشهد حركي بارع للمخرج، وصولاً إلى انسفاح الماء والأسماك على الأرض، حين تيلعط السمكات وتقفز، «نذكر المشهد الأخير في» أطفال السماء» حيث ترقص سمكة ذهبية حول أقدام الطفل الجريحة الغمורה في الماء، لكن في طريق العودة والأب كريم يتمدد على أرضية الشاحنة برجله المجرّبة، يستمع له الأطفال مغنياً «العالم

كذبة». هذا العزاء العرفاني، غالباً ما يكون هو الحل في أفلام مجيدي، فهو حين يصور فقراً مدقماً لا يطوره إلى رغبة بالفضح أو تحميل أحد مسؤولية الحالة المزرية لهؤلاء الناس، رغم أن الثراء يظهر في الأفلام بشكل عابر، ونحن هنا نشاهد مجتمعاً يعيش في ظل حكم ثورة تحررية، لكن يبدو أن الثورة الإسلامية لم تعط المسألة الطبقيّة أي اهتمام. ومجيدي أمين للواقع الذي يقدمه، لكنه يتطلب من أبطاله أخلاقيات هرقلية، وصبراً فولاذياً وتعاملًا مع الصعاب المعيشية بابتسامة، كما أنه موثق بإرادة عليا تصلح الأمور في النهاية ويمكن الركون إليها. كل ذلك في غلاف من الصورة الشعرية للمشهد الطبيعي ومن جماليات الصورة الشعرية، مع قدرة على توظيف لعبة الترميز البصري والمشهدي «بأخذ الفيلم اسمه من عصافير الدوري التي تعيش في جدار خزان الماء الذي تم تنظيفه، كما يظهر عصفور لكريم الجريح يحاول الخروج من النوافذ المغلقة للبيت». لا يقدم مجيدي أعمالاً دعائية، حتى لو ظهرت أعماله متسقة مع خطاب سائد، فعلى العكس، الصورة الواقعية التي يقدمها لبلده النفطي قد تقترب من دعاية سلبية، لكنه من ناحية الخطاب الفكري يطرح رؤية إيمانية أصيلة، فلسفية وكونية، تلامس الأخلاقي ولا تمارس الدعوة. حاز الممثل رضا ناجي على جائزة أفضل ممثل في مهرجان دمشق السينمائي، وحصل الفيلم على جائزة لجنة التحكيم الخاصة. ■ ■

ما حصل في صالة الكندي

اشتباكات حقيقية في بعض الأحيان، نتمنى أن توضع تدابير في المهرجانات القادمة، وفي الفعاليات الفنيّة والثقافية كافة، بحيث تحفظ كرامة الجمهور الذي ليس له ذنب سوى أنه قرر المشاهدة لا أكثر. ■ ■

ناقشناهم بأحقيتنا في الحضور ما كان منهم إلا أن طردونا، لا ويل قاموا بتوجيه شتائم لا تدل على التواجد في تظاهرة سينمائية دولية! ولأن هذه الحوادث تتكرّر عندنا باستمرار، بين الجمهور وحرّاس البوابات، حيث وصلت إلى

بكثير من البساطة والأمل كنا نهيّ أنفسنا لحضور فيلم «أغنية العصفور الدوري» للمخرج الإيراني مجيد مجيدي. ومع أننا حجزنا بطاقتنا مسبقاً وجدنا الموظفين المسؤولين عن تنظيم الدخول قد أغلقوا الأبواب، وحين

زار موقعنا بين عديدين 59.236 زائراً

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org